المجلة الدولية للبحوث والدراسات الإسلامية
International Journal of Research and Islamic Studies
ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

تعقبات الحافظ مُغْلَطَاي على الحافظ المزّي في إثبات السماع أو نفيه في كتابه (إكمال تهذيب الكمال) دراسة نقدية

الأستاذ الدكتورة: نجاح محمَّد حسين العزام
الباحثة: ماريا أحمد غالب الخطيب

جامعة اليرموك ـ كلِّيَّة الشريعة والدراسات الإسلاميَّة ـ قسم أُصول الدّين

الملخَّص

العزام، نجاح محمد حسين، والخطيب، ماريا أحمد غالب، **تعقبات الحافظ مُغْلَطَاي على الحافظ المزّي في إثبات السماع أو نفيه في كتابه (إكمال تهذيب الكمال) دراسة نقدية**

هدفت الدراسة إلى: استقصاء تعقبات الحافظ مُغلطاي على الحافظ المزي وتتبعها في ميدان علم الجرح والتعديل (إثبات السماع أو ننفيه)، وبيان مجالاتها في كتابه موطن البحث والدراسة، ومن ثمّ الكشف عن وجاهة هذه التعقبات ومدى صحتها بعد عرضها ومناقشتها.

واتبعت الدراسة في سبيل تحقيق أهدافها: المنهج الاستقرائي؛ المتمثل باستقصاء تعقبات مغلطاي على المزي فيما يتعلق بمسائل إثبات السماع أو نفيه في كتابه إكمال تذهيب الكمال، **والمنهج التحليلي؛** المتمثل بدراسة هذه التعقبات ببيان مساراتها وأبرز مجالاتها، **والمنهج النقدي؛** المتمثل بدراسة هذه التعقبات المتعلقة بمسائل إثبات السماع أو نفيه دراسة نقدية مقارنة مع ما قاله أهل الشأن وفق قوة البرهان ووجاهة الدليل؛ بقصد الوقوف على مدى دقتها، وموضوعيتها.

وكان من نتائج هذه الدراسة:

أولًا. تنوع تعقبات مغلطاي على المزي في ميدان علم الجرح والتعديل، فكان منها ما يتعلق بجانب العدالة، وكان منها ما يتعلق بجانب الضبط، ومنّها ما كان يتعلق بجانب إثبات السماع أو نفيه.

ثانيًا. بلغ العدد الإجمالي للرواة ممّن تعقبهم مغلطاي على المزي في مسائل علم الجرح والتعديل، بما في ذلك الرواة الذين صح نقل المزي لأقوال نقاد الحديث فيهم، والرواة الذين صح تعقب مُغلطاي عليه فيهم نحو (146) راويًا، أصاب المزي في (89) راويًا، وصح تعقب مغلطاي عليه في (57) راويًا، وتفصيل ذلك على النحو الآتي: فيما يتعلق بجانب التوثيق: بلغ العدد الكلي للرواة (88) راويًا، أصاب المزي في (53) راويًا، وصح تعقب مغلطاي عليه في (35) راويًا، وفيما يتعلق بجانب التجريح: بلغ العدد الكلي للرواة (58) راويًا، أصاب المزي في (36) راويًا، وصح تعقب مغلطاي عليه في (22) راويًا. أمّ ما يتعلق بمسائل السماع أو نفيه: بلغ العدد الكلي للرواة (150) راويًا، أصاب المزي في (81) راويًا، وصح تعقب مغلطاي عليه في (69) راويًا.

ثالثًا: أضافت الدراسة قيمة علمية جديدة لكتاب تهذيب الكمال للحافظ المزي، وذلك دقته في نقل أقوال نقاد الحديث في الراوي موطن البحث والدراسة، حيث ترجم فيه لنحو (8045) راويًا، كان جملة مَنْ تعقبهم مغلطاي عليه في ميدان علم الجرح والتعديل نحو (146) راويًا، وهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بالعدد الكلي لتراجم الكتاب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتضائل هذه النسبة أيضًا من حيث عدد الرواة الذين صح نقل المزي لأقوال النقاد فيهم كما هو مشار إليه سابقًا.

ومن أبرز توصياتها:

1. إفراد تعقبات مُغلطاي على المزّي في غير مسائل علم الجرح والتعديل، كتعقباته عليه في باب الاسماء، والنسب، والكنى بالبحث والدراسة.
2. إفراد تعقبات مغلطاي على غير المزي في كتابه الإكمال، كتعقباته على ابن حبان، وغيره من

المجلة الدولية للبحوث والدراسات الإسلامية
International Journal of Research and Islamic Studies
ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

العلماء.

3. إفراد إستدراكاته على المزي في كتابه الإكمال، وبيان مدى صحتها، ووجاهته

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه الطيبين الأطهار وسلم تسليمًا كثيرًا، وبعد:

فقد هيأ الله تبارك وتعالى لسنّة نبيّه محمّد-ﷺ- أئمّة نقادًا جهابذة بذلوا في سبيل تدوينها وتمحيصها جهودًا جبارة حتى وصلت إلينا كما أراد الله تعالى ورسوله نقيّة سالمة من عوامل الدغل والتحريف، وما كتب القوم إلا خير شاهد على ذلك، ليس هذا فحسب، بل إنّهم قضوا جلّ أعمارهم وكرسوا حياتهم في خدمتها والعناية بها، وذلك بالوقوف على حلقات سلسلة الرواة الذين نقلوا الحديث في كل جيل، بدءًا بجيل الصحابة الأجلاء وانتهاءً بجيل أصحاب المصنفات الحديثيّة الذين كانت لهم عناية ملحوظة بتدوين المرويات فيها، كما أنّهم أبانوا عن أحوالهم من حيث الوثاقة أو عدمها، فظهر ما يسمّى بعلوم اسماء الرواة، وأنسابهم، ومواليدهم ووفياتهم، وطبقاتهم، ورحلاتهم العلميّة، وأحوالهم جرحًا وتعديلًا.

ولمّا كان الغلط والسهو، والقصور والخلل، من الخصال التي لا يسلم منها أحدٌ مهما بلغت رتبته في العلم، فلا يخلو مصنّف من هذا؛ كان لا بد للعلماء أن يتعقب بعضهم بعضًا، ويستدرك بعضهم على بعض بما فاتهم، وبما سقط منهم خطئًا كان أو وهمًا، مظهرين بذلك وجه القصور، متممّين لما نقص من العمل، مع التزامهم بمكارم الأخلاق ومحاسن الآداب، حيثُ يعذرُ بعضهم بعضًا، دون الانتقاص من العالمِ الآخر أو التقليل من شأنه ومن جهوده المبذولة، إيمانًا منهم بأنّ الكمال لا يكون إلا لله سبحانه وتعالى، وأنّ العصمة لا تكون لأحد بعد نبيه محمّد -ﷺ-.

ومن هؤلاء العلماء الذين قيضهم الله وسخرهم لخدمة سنّة نبيّه محمّد -ﷺ-، وساهموا في الحفاظ عليها وصيانتها: الأمام الحافظ علاء الدين مُغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري الحنفيّ (ت:762هـ)؛ فقد كان -رحمه الله- إمامًا ناقدًا في الحديث وعلومه، خادمًا لسنّة نبيّه محمّد -ﷺ-، والمطلع في مصنّفاته يعلم مدى حرصه على السنّة، وكثرة اطلاعه وعلمه، إضافة لكثرة تعقباته واستدراكاته على العلماء كالإمام الدارقطني، والإمام ابن حزم الظاهري، والمزّي، والذهبي، وغيرهم، فقد برع في هذا المجال وذاع صيته، حتى صار ذلك من أبرز خصائصه وصفاته. وكتابه (إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال)، خير شاهدٌ على ذلك، فقد تعقب في هذا الكتاب الحافظ جمال الدين المزّي(ت:742هـ)، صاحب كتاب تهذيب الكمال في اسماء الرجال، وقد كان من شيوخه الذين التقى بهم وانتهل من علمهم، وأفاد منهم، ليس هذا فحسب، بل تعقبّه واستدرك عليه الكثير ممّا غلب على ظنّه أنّه قد أخطأ فيه أو قد فاته، من هنا جاءت هذه الدراسة؛ للوقوف على هذه التعقبات، ودراستها دراسة فاحصة، وبيان قيمتها العلميّة، وإثبات صحتها ووجه الصواب فيها، إضافة إلى الكشف عن مدى موضوعيتها، ودقتها؛ لأجل ذلك كانت الدراسة بعنوان (تعقبات الحافظ مُغلطاي على الحافظ المزي في علم الجرح والتعديل في كتابه: إكمال تهذيب الكمال)، ونسأل الله التوفيق.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تكمن مشكلة الدراسة في سؤالها الرئيس، وهو: **(ما القيمة العلمية لتعقباتُ الحافظِ مُغلطاي على المزّي في مسائل إثبات السماع أو نفيه في كتابه الموسوم بـ: إكمال تهذيب الكمال)**، ويتفرع عن هذا السؤال جملة من الأسئلة الفرعيّة الآتية:

1. ما مفهوم التعقبات الحديثية؟ وما أهميتها في علم الرجال والجرح والتعديل؟
2. ما مجالات تعقبات الحافظ مُغلطاي على المزي فيما يتعلق بمسائل إثبات السماع أو نفيه في كتابه موطن البحث والدراسة؟

المجلة الدولية للبحوث والدراسات الإسلامية
International Journal of Research and Islamic Studies
ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

3. ما مدى مقاربة الحافظ مُغلطاي للصواب في تعقباته على المزي فيما يتعلق بمسائل إثبات السماع أو نفيه؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1. توضيح مفهوم التعقبات الحديثية، وأبراز أهميتها.
2. بيان مجالات تعقبات الحافظ مُغلطاي على المزي فيما يتعلق بمسائل إثبات السماع أو نفيه في كتابه موطن البحث والدراسة.
3. الكشف عن دقة هذه التعقبات، ومدى صحتها بعد عرضها ومناقشتها.
4. الكشف عن جهود الحافظين المزي ومغلطاي في صناعة تراجم الرواة، وأثر ذلك في علم الحديث.

أهميّة الدِّراسة:

تكمن أهمية الدِّراسة في الآتي:

1. يُعدّ كتاب تهذيب الكمال للمزيُ، وكتاب إكمال تهذيب الكمال للمُغلطاي أحد الكتب المهمة في علم الجرح والتعديل، وتراجم الرجال، وهذا من شأنه أن ينمي عند الطالب ملكة الإستنباط والتحري والنقد.
2. تقديم دراسة علمية منهجية في بيان صحة هذا التعقبات أو عدمها.
3. بيان مدى دقة تعقبات الحافظ مُغلطاي على الحافظ المزي، وموضوعيتها.
4. تسليط الضوء على منهج الحافظين المزي ومُغلطاي في صناعة تراجم الرواة، وتتبع الأحكام عليهما.

مصطلحات الدراسة:

تعقبات، الجرح، التعديل، علم الرجال

حدود الدراسة:

1. تقتصر الدراسة على تعقبات الحافظ مغلطاي على الحافظ المزي في المسائل المتعلقة بإثبات السماع أو نفيه، في كتاب إكمال تهذيب الكمال.

منهجية الدراسة:

تقتضي طبيعة الدِّراسة اعتماد المناهج الآتية:

1. **المنهج الاستقرائي**؛ المتمثل باستقصاء تعقبات مغلطاي على المزي فيما يتعلق بمسائل إثبات السماع أو نفيه في كتابه إكمال تذهيب الكمال، حيث تمّ اعتماد نسخة دار الفاروق الحديثة، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد، ومحمد بن أسامة بن إبراهيم، (ط1)، (1422هـ)
2. **المنهج التحليلي**؛ المتمثل بتحليل هذه التعقبات ببيان مساراتها، وأبرز مجالاتها.
3. **المنهج النقدي**؛ المتمثل بدراسة تعقبات مغلطاي على المزي في المسائل المتعلقة بمسائل إثبات السماع أو نفيه، في إكمال تهذيب الكمال دراسة مقارنة مع ما قاله أهل الشأن بخصوصها؛ وفق قوة البرهان ووجاهة الدليل؛ بقصد الوقوف على مدى دقة هذه التعقبات وموضوعيتها.

المبحث التمهيدي
التعريف بالحافظين المزّي ومُغلطاي وكتابيهما، ومفهوم التعقبات وأهميتها:

المطلب الأول: التعريف بالحافظ المزّي وكتابه (تهذيب الكمال في أسماء الرجال)

أولاً: التعريف بالحافظ المزّي

وسأعرض في هذا المطلب لأبرز المحطات الأساسية في حياة الحافظ المزي:

المجلة الدولية للبحوث والدراسات الإسلامية
International Journal of Research and Islamic Studies
ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

أولاً: النسبة (اسمه، وكنيته، ولقبه): هو أبو الحجاج جمال الدين يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف القُضَاعِي[1]، ثمّ الكَلْبِيّ[2]، الحَلَبِي[3]، الدِمَشْقِي[4]، المِزّي[5]، الشَافعي[6]، الشيخ الإمام العالم الحبر الحافظ الأوحد محدث الشام ابْنُ الشيخ المُقرئ، العالم، زكي الدّين عبد الرَّحمن بن يُوسف[7].

ثانيًا: مولده ونشأته وطلبه للعلم: ولد الإمام المزي بظاهر حلب سنة أربع وخمسين وستمائة[8]، فِي ربيع الآخر بالمَعْقِلِيَّةِ[9]، ونشأ بالمِزَّةَ[10]، وقرأ القرآن وتفقه قليلًا، ثمَّ طلب هذا الشأن –علم الحديث- سنة خمس وسبعين وست مائة، وعُني بهذا الشأن أتمَّ عناية، فما ونى، وما فتر، ولا لها، ولا قصر، وقرأ العربية، وأكثر من اللغة والتصريف، وصنف وأفاد، وسمع من خلائق كثر، ومع هذا كله كان

---

(1) "بضم القاف وفتح الضاد المعجمة، وفي آخرها العين المهملة، هذه النسبة إلى قضاعة، ويقال: إن قضاعة هو ابن معد ابن عدنان، ويقال: بل هو من حمير، ومن نسبه فيهم قال: هو عمرو بن مالك بن عمرو بن مرة بن زيد بن مالك بن حمير بن سبا، ولقبه قضاعة"، ينظر: السمعاني، عبد الكريم بن محمد، الأنساب، حيدر آباد الهند، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط1، 1382هـ،1962م، (446/10).

(2) "نسبة الى كلب بن وبرة بن تغلب بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة"، الأنساب،(446/10).

(3) "نسبة الى حَلَب كما قال ياقوت: بالتحريك: مدينة عظيمة واسعة كثيرة الخيرات طيبة الهواء صحيحة الأديم والماء، وهي قصبة جند قنّسرين في أيامنا هذه"، الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، بيروت، دار صادر، ط2، 1995م، (282/2).

(4) "نسبة الى دِمَشْقُ الشّام: بكسر أوله، وفتح ثانيه، هكذا رواه الجمهور، والكسر لغة فيه، وشين معجمة، وآخره قاف: البلدة المشهورة قصبة الشام، وهي جنة الأرض بلا خلاف؛ لحسن عمارة، ونضارة بقعة، وكثرة فاكهة، ونزاهة رقعة، وكثرة مياه، ووجود مآرب، قيل: سميت بذلك لأنهم دمشقوا في بنائها أي أسرعوا"، معجم البلدان، (463/2) .

(5) "المِزَّةُ: بالكسر ثم التشديد، أظنه عجميّا فإني لم أعرف له في العربية مع كسر الميم معنى: وهي قرية كبيرة غنّاء في وسط بساتين دمشق، بينها وبين دمشق نصف فرسخ، وبها فيما يقال قبر دحية الكلبي صاحب رسول الله، -ﷺ-، ويقال لها مزّة كلب"، المصدر السابق، (122/5) .

(6) "نسبة الى المذهب الشافعي فقد التزم بمذهب الشافعي، وأشهد عليه بذلك"، ينظر: الصفدي، صلاح الدين خليل، أعيان العصر وأعوان النصر، تحقيق: علي أبو زيد و نبيل أبو عشمة وآخرون، بيروت، لبنان، دار الفكر المعاصر، ط1، 1418هـ، 1998 م، (648/5) .

(7) ينظر: الذهبي، أبو عبد الله محمد بن احمد، تذكرة الحفاظ، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، (1419هـ، 1998م)، (193/4)، ومعجم الشيوخ للذهبي، تحقيق: محمد الحبيب، الطائفي، السعودية، مكتبة الصديق، ط1، (1408هـ-1988م)، (389/2)، السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: د.محمود محمد الطناجي، ود.عبد الفتاح الحلو، (د.م)، هجر للطباعة والنشر، ط2، 1413هـ، (395/10)، وابن القاضي شهبة، أبو بكر بن محمد، طبقات الشافعية، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، بيروت، عالم الكتب، ط1، 1407هـ، (74/3)، والعسقلاني، أحمد بن علي، الدرر الكامنة، بحيدر آباد الدكن-الهند، دائرة المعارف العثمانية، ط2، 1392هـ-1972م، (228/6)، والزركلي، خير الدين بن محمود، الأعلام، (د.م)، دار العلم للملايين، ط15، 2002م، (286/8).

(8) الذهبي، معجم الشيوخ الكبير للذهبي، (389/2).

(9) ينظر: ابن حج، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، (229/6).

(10) سبق الترجمة لها.

المجلة الدولية للبحوث والدراسات الإسلامية
International Journal of Research and Islamic Studies
ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

صاحب سمت، وأخلاق، وتواضع[11]، وحفظ القرآن في صغره[12]، وقد نشأ المزي نشأةً دينية بين أحضان كتاب الله وسنته –كما ذكر سابقًا-، فطلب العلم منذ صغره، وشرع فِي طلب الحديث بِنفسه، وله عشرون سنة، وسمع الكثير، ورحل الى بلدان شتى[13]، وقد ترافق هو وابن تيمية كثيرًا في سماع الحديث وفي النظر في العلم[14].

ثالثًا: شيوخه: ذكر صاحب الأعيان أنَّ مشيخته كانت نحو الألف[15]، ومنهم: "أنّه سمع من أصحاب ابن طبرزد (ت: 607هـ)، وزاهر الثقفي(ت: 607 هـ)، وابن الحرستاني (ت: 614هـ)، وابن ملاعب الرّهاوي (ت: 616هـ)، ثمّ المؤيّد الطوسي (ت: 617هـ)، وعبد المعزّ الهروي ...وغيرهم الكثير.

رابعًا: تلاميذه: سمع من الحافظ المزّي خلق كثير، ومن أبرزهم: شمس الدين السروجي (ت: 710هـ)، وشيخ الاسلام ابن تيمية الحراني (ت: 728هـ)، وفتح الدين ابن سيد الناس (ت:734هـ)، وخلائق كثر...

خامسًا: مصنفاته: من أشهر الكتب التي صنفها الآتي[16]: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، وتحفة الأشراف في معرفة الأطراف، والمنتقى من الفوائد الحسان في الحديث، والكنى المختصر من تهذيب الكمال.

سادسًا: وفاته: توفي الحافظ المزي –رحمه الله- في الثاني عشر من صفر سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة، ودفن بمقابر الصوفية[17]، غربي قبر صاحبه ابن تيمية[18].

ثانيًا: التعريف بكتاب (تهذيب الكمال في أسماء الرجال)

أولًا: وصف الكتاب

هو الكتاب الذي هذّب به الأمام المزي كتاب الإمام عبد الغني المقدسي[19]: (الكمال في أسماء الرجال)، وقد كان الحافظ عبد الغني أول من ألف في رواة الكتب الستة، حيث لم يقتصر على شيوخهم، بل تناول جميع الرواة المذكورين في هذه الكتب من الصحابة، والتابعين، وأتباعهم إلى شيوخ أصحاب الكتب الستة، وقد قصد المزّي من تصنيفه للتهذيب؛ إصلاح الخلل والوهم الذي وقع فيه صاحب كتاب الكمال، بالإضافة إلى استدراك ما وقع فيه من نقص فيما يتعلق باسماء الرواة"[20].

المطلب الثاني: التعريف بالحافظ مُغلطاي، وكتابه إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال

أولًا: التعريف بالحافظ مُغْلَطاي

---

[11] ينظر: الذهبي، معجم الشيوخ الكبير للذهبي، مع تصرف يسير، (389/2).

[12] الصالحي، محمد بن احمد أبو عبد الله، طبقات علماء الحديث، تحقيق: اكرم البوشي وإبراهيم الزيبق، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1417هـ – 1996م، (275/4).

[13] ينظر: ابن القاضي شهبة، طبقات الشافعية، (75/3).

[14] ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، (194/4)

[15] ينظر: الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر، مرجع سابق، (645/5).

[16] الزركلي، الأعلام ، (237/8).

[17] ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، المرجع السابق، (194/4)، وابن شاكر، فوات الوفيات، مرجع سابق، (353/4).

[18] ينظر: ابن شهبة، طبقات الشافعية، مرجع سابق، (76/3).

[19] ينظر: الزركلي، الأعلام، مرجع سابق، (34/1).

[20] المزي، تهذيب الكمال، (مقدمة المؤلف)، ، (1/ 149).

المجلة الدولية للبحوث والدراسات الإسلامية
International Journal of Research and Islamic Studies
ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

أولًا: النسبة (اسمه، وكنيته، ولقبه): هو أبو عبد الله علاء الدين مُغْلَطاي[21] بنُ قِلِيجَ[22] بن عبد الله، البَكْجَرِيُ[23]، الحِكْرِيُ[24]، الحنفي[25]، الشـــيخ الإمام الحافظ القدوة[26]، مؤرخ، من حفاظ الحديث، تركي الأصل، مستعرب، عارف بالأنساب، من أهل مصر[27].

---

[21] وهو على وجوه: أولاً: وهو بضـم الميم وسـكون الغين وفتح اللام، الزرقاني، محمد عبد الباقي، شـرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، د.م، دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ-1996م، (238/1)، ورجح ذلك خير الدين الزركلي، الاعلام، الزركلي، الأعلام، (275/7).

ثانياً: قال أحمد العجمي: بضـم الميم، وفتح الغين المعجمة، ضـبطه الحافظ ابن ناصـر بالقلم بفتحها –أي: الغينِ– في منظومته "بديعة البيان، لكن لم أجد نسـخة من الكتاب" بديعة البيان"، فنقلته من كتاب آخر من ترجمة المصـنف ، مغلطاي، علاء الدين، الدر المنظوم من كلام المصطفى المعصوم ﷺ، تحقيق: حسن عبجي، (د.م)، (د.ن)، (د.ط)، (د.ت)، (ص10).

ثالثاً: بضـم الميم والغين المعجمة، قال الزركلي: وفي المتأخرين من جعل حركة (الغين) ضـمة، وجزم بهذا جان سـوفاجيه، الزركلي، الاعلام، الزركلي، الأعلام، ط15، 2002، (276/7).

رابعاً: بفتح الميم، وضـم الغين المعجمة، وقال محمد زاهد الكوثري رحمه الله إملاء، "فقال: "مَغْلُطاي بفتح الميم، وضـم الغين المعجمة، وسكون اللام، وفتح الطاء المهملة بعدها ألف، ثم ياء آخر الحروف".

فتحصل مما تقدم أربعة أوجه: مُغْلَطَاي، ومُغَلْطَاي، ومُغْلُطَاي، ومَغْلُطَاي، وفيها وفي مثلها كان يقول العلامة الكوثري: أعجمية فالْعَب بها كيف شـئت، إذ لا ضـابط فيها إلا نطق أهلها، وكم من حروف وحركات أعجمية تغيرت في العربية، ومعنى "مُغْلَطاي":"مُغَل: جيل من الناس، وطاي: بمعنى الفرخ، في اللغة التركية القديمة، كذا قيل"، وفي تعليقة الأسـتاذ أحمد خيري عن شـيخه الكوثري: "ومعنى "طاي" بلغة الترك: المُهْرُ "،قلت: وهما متقاربان، فالمُهْرُ: ولد الخيل، والفَرْخُ: ولد الطير، ويكون المعنى: ولد جيل من الناس"، مغلطاي، الدر المنظوم (مقدمة المحقق: حسن عبجي)، (مرجع سابق)، (ص11)

[22] وقليج: بقاف وجيم نسبة إلى القليج: السيف، بلغه الترك، الزرقاني، شرح الزرقاني،(مرجع سابق)، (238/1)، و"قِلِيج": "بكسر القاف واللام، وسكون الجيم، علم تركي" نقله الأستاذ أحمد خيري، عن شيخه الكوثري، وأفاد أحمد العجمي في حواشيه على "التدريب" أن الياء ترسم ولا ينطق بها. مغلطاي، الدر المنظوم (مقدمة المحقق: حسـن عبجي)، (ص11). وهناك وجه ثاني: قليج بقاف مفتوحة واللام مكسـورة وآخره جيم، ابن ناصـر الدين، محمد عبد الله، توضـيح المشـتبه في ضـبط أسـماء الرواة وأنسـابهم وألقابهم وكناهم، تحقيق: محمد العرقسـوسـي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1993م، (117/7).

[23] البَكْجَري: بفتح الموحدة، وسكون الكاف، وفتح الجيم، ثم راء، ثم ياء نسبة، العجمي، أحمد بن أحمد بن محمد ذيل لب اللباب في تحرير الأنساب، دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، اليمن، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، ط1، ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م،(ص89)، ومعناها: وأنها مركبة من "بَكْ". بمعنى: الصُلْب بالتركية، و"جري" بمعنى: الجندي، فيكون معناها: الجندي الصُلْب، وربما كان هذا لقبًا لوالده قِلِج –هكذا بدون ياء كما تلفظ–، أو اسمًا لجده". مغلطاي، الدر المنظوم، مرجع سابق،(ص12).

[24] قال السيوطي: والحكري: بالكسر والسكون..وانقطع الكلام، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، لب اللباب في تحرير الأنساب، بيروت ، دار صادر، (د.ط)، (د.ت)، (ص82)، واما الحكر فالظاهر ان هناك كان أحكاراً كثيرة في مصر بناء على ما قاله المقريزي، ثم ذكر في موقع آخر، أن هناك ما كان يسمى حكر البكجري، فعلى الأغلب انه ينسب إليها، ينظر، المقريزي، أحمد بن علي بن عبد القادر، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ، (205/3)، (134/4).

[25] نسبة للمذهب الحنفي فقد ذكر في تاج التراجم لطبقات الحنفية، ينظر: لأبن قطلوبغا، أبو الفداء زين الدين قاسم، تاج التراجم، دمشق، دار القلم، ط1، ١٤١٣ هـ –١٩٩٢م، (304).

[26] ينظر: الصفدي، اعيان العصر وأعوان النصر، مرجع سابق، (433/5).

[27] ينظر: الزركلي، خير الدين بن محمود، الأعلام، مرجع سابق، (275/7) .

المجلة الدولية للبحوث والدراسات الإسلامية
International Journal of Research and Islamic Studies
ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

ثانيًا: مولده ونشـــأته وطلبه للعلم: اختلف في مولد الحافظ مُغلطاي فمنهم من قال أنّ مولده كان بعد التسعين وست مئة[28]، ومنهم من قال: أن مولده سنة تسع وثمانين وست مئة[29]، وهو الراجح كما ذكر هو عن نفسه، فقد سأله الحافظ زين الدين العراقي عن مولده فقال له: إنّه في سنة تسع وثمانين[30]، وقد نشأ الحافظ مغلطاي وهو يحب العلم وحلقاته، فقد ذكر أنَّ أبوه كان في صباه يرسله ليرمي بالنشاب فيخالفه ويذهب إلى حلق أهل العلم لا سـيما الأنسـاب، فكان يتقنها ببراعه كبيرة، فلم يكن يتقن من متعلقات الحديث خيرًا منها، وله بما عداها معرفة متوسطة، وعني بهذا الشأن فقرأ بنفسه وأكثر جدًّا، وكان جلُّ طلبه في العشر الثاني بعد السبعمائة فأكثر من شيوخ هذا العصر، وسمع جماعة منهم[31]، وقد كان الحافظ مُغلطاي من أهل العلم وطالبيه منذ الصـغر، فقد كان دائم الانشـغال، منجمعًا عن الناس[32]، وفي وصـف صـبره وجلده في طلب العلم: فقد كان كثير السـكون، ويميل الى الموادعة والركون، فقد جمع مجاميع حسـنة، وألّف تواليف أتعب فيها أنامله، وكدّ أجفانه الوسـنة، ولم يزل على حاله الى أن ابتلعته المقابر، واستوحشت له الأقلام والمحابر"[33].

ثالثًا: شـــيوخه: بحكم نشـــأة العلامة مُغلطاي في مصـــر، ومقامه بالقاهرة التي تمتلئ وتعج بالعلماء والحفاظ، مما أتاح له الفرصـة للقاء العديد من العلماء والسـماع منهم، ونظرًا لكثرة العلماء والحفاظ أن ذاك كان له نصيب في السماع من كثير من العلماء من أبرزهم[34]: الإمام الفقيه المحدث ابن دقيق العيد (ت:702هـ)، والإمام الحافظ أبو محمد الدمياطي (ت:705هـ)، وهو من أشهر مشايخه، ويحكى عنه كثيرًا في كتابه هذا، وراوي سنن النسائي: نور الدين علي الصواف (ت: 712 هـ)، وذكر مُغلطاي أنَّه سمع منه أربعين حديثًا من سنن النسائي، وغيرهم الكثير.

رابعًا: تلامذته: وبسـبب كثرة علمه، وشـهرته، وسـعة اطلاعه، واشـتغاله في مدارس عديدة، كان له تلاميذ كثر يصـعب حصـرهم فمن أشـهر من تتلمذ على يديه[35]: عبدالله بن مغلطاي بن قليج (ت:791هـ)، أبو محمد الحنفي الكناني (ت:803هـ)، الإمام الفقيه ابن الملقن (ت:804هـ)، وقد كان ملازمًا للحافظ مغلطاي ملازمة شديدة،...وغيرهم الكثير فهؤلاء أشهر تلامذته الذين حملوا عنه العلم؛ ولكثرتهم اقتصرنا على هؤلاء؛ لصعوبة حصرهم.

---

[28] ينظر: الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر، مرجع سابق، (434/5) .

[29] ينظر: الأعلام للزركلي، (275/7).

[30] ينظر: ابن فهد المكي، محمد بن محمد، لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، بيروت–لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1419 هـ– 1998 م، (ص91).

[31] ينظر: المرجع السابق، (ص91).

[32] ينظر: العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، الذيل على ذيل العبر، تحقيق: أحمد عبد الستار، د.م، دار الذخائر، ط1، 1440 هـ – 2019 م، (ص241).

[33] الصفدي، اعيان العصر وأعوان النصر، مرجع سابق، (434/5).

[34] ينظر: الصفدي، اعيان العصر وأعوان النصر، (433/5–435)، وابن حجر، لسان الميزان، (72/6)، وابن فهد، لحظ الألحاظ، (ص91)، وينظر: الكُمِلَّائي، محمد حفظ الرحمن، البدور المضية في تراجم الحنفية، القاهرة – مصر، دار الصالح، ط2، 1439 هـ – 2018 م، (315/18).

[35] ينظر: الكُمِلَّائي، محمد حفظ الرحمن، البدور المضية في تراجم الحنفية، (مرجع سابق)، (316/18).

المجلة الدولية للبحوث والدراسات الإسلامية
International Journal of Research and Islamic Studies
ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

خامسًا: أشهر مصنفاته: ومن أشهر هذه المصنفات الآتي[36]: كتاب إكمال تهذيب الكمال والإكتفاء بتنقيح كتاب الضعفاء، مخطوط، ينقل عنه كثير في كتابه السابق، والإعلام بسنته عليه السلام مطبوع، شرح لسنن ابن ماجة، والإبانة عن المختلف فيهم من الصحابة، مخطوط، ولم يتمه ونسبه إليه السيوطي في ذيل التذكرة وغير واحد.

سادسًا: وفاته: لقد كانت وفاته في الرابع والعشرين من شعبان سنة (762ه)[37]، في منطقة المهدية خارج باب زويلة من القاهرة بحارة حلب، ودفن بالزيدانية وتقدم في الصلاة عليه القاضي عز الدين بن جماعة[38] –رحمة الله عليه-.

المطلب الثاني: التعريف بكتابه (إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال)

أولًا: وصف الكتاب

يُعدُّ كتاب الإكمال في تهذيب الكمال تعقيبًا على كتاب المزي التهذيب، الذي كان محل عناية العلماء واهتمامهم، وقد ذكر العلامة مغلطاي -رحمه الله- في افتتاحية كتابه أنَّه بدأ في تأليفه عام (744هـ)، وأكمل تأليفه في مثل حجم الأصل[39]، حيث قال ابن فهد المكي: "أنَّه كان في أربعة عشر مجلدًا ثم اختصره في مجلدين مقتصرًا فيه على المواضع التي زعم أنَّ الحافظ المزي غلط فيها"[40].

أفتتح الحافظ مُغلطاي كتابه الإكمال بمقدمة أبان فيها عن مقصده الأساسي من تصنيفه لهذا الكتاب، حيث قال: "إنَّه لمَّا كان ممكنًا أن يتبع الغابر، وربما ترك الأول فضل علمه للآخر، رأيت أن أذكر في هذا الكتاب ما يصلح أن يكون إكمالًا لتهذيب الكمال؛ الذي ألفه شيخنا العلامة الحافظ المتقن المتفنن جمال الدين المزي، -رحمه الله تعالى وغفر له-، وأحله من الجنة خير منزلة، فإنَّه كتاب عظيم الفوائد، جم الفرائد لم يصنف في نوعه مثله، لا أحاشي من الأقوام من أحد؛ لأنَّ مؤلفه أبدع فيما وضع، ونهج للناس منهجًا متسعًا لم يشرع، فقد أخل بمقاصد كثيرة لم يذكرن، وذكر أشياء لا حاجة للناظر إليها، مثل الأسانيد التي يذكرها، وما حصل له فيها من علو أو موافقة أو غير ذلك، إذ هذا بباب آخر أليق به في الكتاب، لأنَّ موضوع كتابه إنَّما هو لمعرفة حال الشخص المترجم باسمه، وما قيل فيه من خير أو شر، ووفاة، ومولد، وما أشبهه..."[41] ثم شرع بذكر أسباب كثيره بنظره كانت سببًا في هذا الإكمال وأطال في ذلك يمكن الرجوع إليها في كتابه الإكمال.

المطلب الثالث: مفهوم التعقبات الحديثية وأهميتها

يتناول هذا المطلب مفهوم التعقبات الحديثية في عرف أهل اللغة، وأهل الاصطلاح وفق المطلبين الآتيين:

أولًا: مفهوم التعقبات الحديثية.

أولاً: الدلالات اللغوية لتعقبات

---

[36] ينظر: ابن حجر، أحمد بن علي، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي، السعوديه، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط1، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، (2/893-896)، وابن حجر، الدرر الكامنه، (6/116)، ولسان الميزان، (6/72-73)، وابن فهد، لحظ الألحاظ، (ص93-94)، والزركلي، الأعلام، (7/275)، ومغلطاي، إكمال تهذيب الكمال،(مقدمة المحقق: عادل بن محمد، أسامة إبراهيم)، (مرجع سابق)، (ص29).

[37] ينظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، (مرجع سابق)، (6/ 116).

[38] ينظر: ابن فهد، لحظ الألحاظ، مرجع سابق، (ص94).

[39] ينظر: مغلطاي، اكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (مقدمة المحقق)، مرجع سابق، بتصرف يسير (ص32).

[40] ابن فهد المكي، لحظ الالحاظ، مرجع سابق، (ص95).

[41] مغلطاي، اكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مرجع سابق، (1/ 3-4).

المجلة الدولية للبحوث والدراسات الإسلامية
International Journal of Research and Islamic Studies
ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

بتتبع كلمة (تعقبات) في قواميس اللغة ومعاجمها، وُجِد أنّ لها دلالات متعددة، هي على النحو الآتي:

أولًا: "انصرافك راجعًا من أمر أردته أو وجه، وهذا التعقّب، والمعقّب: الذي يتتبع عقب إنسان في طلب حق أو نحوه، ويقال: "وكل شيء يعقب شيئًا فهو عقيبه كقولك: خلف يخلف بمنزلة الليل والنهار إذا قضى أحدهما عقب الآخر فهما عقيبان كل واحد منهما عقيب صاحبه."[42]

ثانيًا: آخر الشيء، عَقِبَ: "العين والقاف والباء أصلان صحيحان: أحدهما يدل على تأخير شيء وإتيانه بعد غيره، والأصل الآخر يدل على ارتفاع، وشدة، وصعوبة...، ويقولون: عقب على تلك السلعة عقب، أي أدركني فيها درك، والتعقبة: الدرك، "وتعقبت ما صنع فلان، أي تتبعت أثره"[43].

ثالثًا: التدبر، تعقّبت الأمر إذا تدبرته، والتعقّب: "التدبر، والنظر ثانية"[44].

رابعًا: تتبع الأمر، يقال: "تَعَقَّبْت عن الخبر، إذا شككتَ فيه، وعُدت للسؤال عنه"[45].

خامسًا: النقض والرد، لقول الرازي: "عَقَّبَ الحاكم على حكم من قبله إذا حكم بعد حكمه بغيره ومنه قوله تعالى: { لاَ مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ } [الرعد: 41] أي لا أحد يتعقب حكمه بنقض ولا تغيير"[46].

فنستنتج ممّا سبق أنّ **عَقِبَ بالتخفيف**: تدل على آخر الشيء إتيان الشيء بعد غيره، امّا **عقّبَ بالتشديد**: فهي تطلق على التتبع، والتدبر، والتفحص مرة بعد مرة، وهذه فيها شدة وصعوبة، كما آشار إليها ابن فارس، والنقض والرد.

ثانياً: التعقب اصطلاحا:

والمعنى اللغوي لا ينفك عن المعنى الاصطلاحي؛ لأنَّ التعريف الاصطلاحي ينبع دائمًا ويستخرج من المعنى اللغوي في الحقيقة، فالمعنى اللغوي للجذر "عقب" كما ذكرنا قائم على عدة دلالات: التتبع، والتدبر، والنظر مرة بعد مرة، والاستدراك، والإبطال والنقض، وكذا المعنى الاصطلاحي فهو نابع من هذه الدلالات؛ ومن صنيع العلماء واستخدامهم لهذا المفهوم (التعقب) في القديم، فهو ليس أمرًا جديدًا أو مستحدثًا، لذلك يقول الإمام الذهبي: "وما زال العلماء قديمًا وحديثًا يرد بعضهم على بعض في البحث، وفي التواليف، وبمثل ذلك يتفقه العالم، وتتبرهن له المشكلات..."[47]، وهذا كثير في كلام العلماء ممّا يؤكد أنَّ هذا الأمر كان قديمًا بين العلماء الى يومنا هذا، لكن لم يصطلحوا لهذه الكلمة معنى اصطلاحي.

وسنشرع في ايراد تعريفات بعض المعاصرين لمفهوم التعقبات اصطلاحا، وهي على النحو الآتي:

---

[42] الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، (د.م)، دار ومكتبة الهلال،(د.ط)، (د.ت)، (178/1).

[43] ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء، معجم مقاييس اللغة، تحقق: عبد السلام محمد هارون، (د.م)، دار الفكر، (د.ط)، (د.ت)، (77/4-79).

[44] ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط3، 1414هـ، (619/1).

[45] الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط4، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، (187/1).

[46] الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، المحقق: يوسف الشيخ محمد، ، بيروت، المكتبة العصرية، ط5، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م، (ص213).

[47] الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، (د.م)، مؤسسة الرسالة، ط3، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، (500/12).

المجلة الدولية للبحوث والدراسات الإسلامية
International Journal of Research and Islamic Studies
ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

أولًا: عرفه مكحّل: "بالبحث بعد من سبقك والتتبع له، والمتعقب الذي يكر على الشيء ويتتبعه لينظر ما فيه من الخلل؛ فينقضه"[48]، ويفهم من كلامه أنّ التعقب نقد للخلل.

ثانيًا: "نظر العالم استقلالاً في كلام غيره أو كلامه المتقدم تخطئة أو استدراكًا"[49].

ثالثًا: "نظر العالم ابتداءً في كلام غيره من أهل العلم استدراكًا، أو تخطئة، أو ما جرى مجرى هذين الأمرين"[50].

وهذه التعريفات وإن كانت متفقة في أنَّ معنى التَعقّب يدور حول التصحيح، ونظر العالم في كلام غيره استدراكًا أو تخطئةً، إلا أنّ هذا التعريف ليس جامعًا مانعًا للمعنى؛ لذلك أتفق مع أحد الباحثين في ترجيح التعريف الثالث؛ كونه أقرب للمعنى الدقيق للتعقب؛ والسبب في ذلك كما قال[51]: وهو أنَّ في التعريف الأول حشوًا وقصورًا، أمّا الحشو قوله: "أو كلامه المتقدم"؛ لأنَّ نظر العالم في كلامه السابق لا يسمى تعقبًا، بل هو تراجع عما قال أو كتب، وأمّا القُصور: هو الاقتصار على التخطئة والاستدراك فقط؛ لأنَّ نظر المتعقب قد يتعداها الى غيرهما، لذلك صاحب التعريف الثاني أضاف "أو ما جرى مجرى هذين الأمرين"، وخلو هذا التعريف أيضًا من الحشو والقصور، حيث قال: إنَّ هذا التعريف ينطبق على معنى التعقب الذي هدفه ابتداءً ابطال كلام الغير ونقده، وهذا لا يكون في تعقب العلماء بعضهم لبعض؛ فالمقصد من ذلك: إصلاح ما يرونه من خلل، مع إقامة العذر، وعندما قال: "نظر العالم ابتداءً"؛ يخرج به: ما نقله المتعقب عمّن سبقه، أو ما كان ترجيحًا بين الأقوال مختلفة لمن سبقه، بحيث لا يسمى التعقب تعقبًا إلا ما كان من قلم المتعقب نفسه.

وقوله: "استدراكًا او تخطئةً، أو ما جرى مجرى هذين الأمرين"؛ يخرج به : ما كان على سبيل التوضيح والبيان ونحوهما؛ فكل هذا يسمّى شرحًا لا تعقّبًا، ويخرج أيضًا ما يورده العلماء جوابًا على قول يفترضون وجوده؛ نحو قولهم: إذا قيل كذا فيجاب بكذا.

المطلب الثاني: أهميَّة التَعقُّبات:

تظهر أهمية التعقبات من أهمية ما تقدمه؛ من إزالة الأوهام، والأخطاء التي قد يقع فيها العلماء، فهي بمثابة أداء واجب العلم من النصح والإرشاد إلى الصواب، وأداء الأمانة العلميه؛ لأنّهُ ما من عالم إلا له أوهام وزلات – مهما علت منزلته ورتبته بين العلماء- فالكمال لا يكون إلا لله وحده، لكن مع الالتزام بمحاسن الأدب، وأخلاق العلماء، وذكرنا سابقًا قول الإمام الذهبي: "وما زال العلماء قديمًا وحديثًا يرد بعضهم على بعض في البحث، وفي التواليف، وبمثل ذلك يتفقه العالم، وتتبرهن له المشكلات، ولكن في زماننا قد يعاقب الفقيه إذا اعتنى بذلك لسوء نيته، وطلبه لظهور، والتكثر، فيقوم عليه قضاة وأضداد، نسأل الله حسن الخاتمة، وإخلاص العمل"[52].

---

[48] مكحّل، عمر سليمان عبد الفتاح، تعقبات الحافظ ابن حجر في الفتح على الحافظ المزي في التحفة، (ص3)، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، العدد الأول –2005م.

[49] نصار، منصور سلمان نصر، تعقبات الحافظ بن حجر على غيره من العلماء من خلال كتابه تهذيب التهذيب من بداية حرف الألف الى نهاية حرف الزاي، (ص22)، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية ، 2005م.

[50] العزري، ناصر بن سيف، تعقبات الكشميري في كتابه فيض الباري على الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري، (ص11)، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية ، 2008م.

[51] ينظر: جودة، محمود بن عبد الكريم، التعقبات الحديثية للإمام مغلطاي الواردة في شرحه على سنن ابن ماجة من بداية الكتاب إلى نهاية باب ما جاء في مقدار الوضوء، (ص25)، رسالة ماجستير، غزة–فلسطين، الجامعة الإسلامية، 2022م.

[52] الذهبي، سير أعلام النبلاء، (500/12).

المجلة الدولية للبحوث والدراسات الإسلامية
International Journal of Research and Islamic Studies
ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

ويقول ابن عاشـــور: "رأيت الناس حول كلام الأقدمين أحدَ رجلين: رجل معتكف فيما شـــادهُ الأقدمون، وآخر آخذ بمعوله في هدم ما مضت عليه القرون، وفي تلك الحالتين ضر كثير، وهناك حالة أخرى ينجبر بها الجناح الكسير، وهي أن نعمد إلى ما شادَهُ الأقدمون فنهذّبه ونزيده، وحاشا أنْ ننقضه أو نبيده، علمًا أنَّ غمص فضـلهم كُفرانٌ للنعمة، وجحد مزايا سـلفها ليس من حميد خصـال الأمة"[53].

وهذا الأخير الذي ذكره الإمام ابن عاشـــور هو ما نحتاجه ونريده في التعقب، وبه تظهر أهمية وفائدة تعقب وتتبع العلماء بعضهم لبعض.

وإضافة الى ذلك ممّا لاشك فيه أنَّ بيان مواضع الوهم، والخلل في مصنفات السابقين هو أداء للعلم على وجهه الصـحيح؛ بحيث يكون نقيًا من الشـوائب، وخاليًا من الأخطاء –حسـب الإمكان- وهو ممّا يعين المتعلم للوصول للحق والصواب، بعيدًا عن أي تعصب أو هوى، وتتبع للأخطاء والزلات، إضافة لما فيه: من تنمية لملاكاته، وتوسعة لمداركه، وصقل لقدراته[54].

وتكمن أهمية التعقبات العلمية أيضًا؛ أنَّها أبقت آثارًا وأفكارًا في مسيرة الأمة العلمية والفكرية، في جميع مجالات العلم المختلفة، فكم أبقى المتقدم للمتأخر، وإن كان فضـل المتقدم أعظم؛ لأنَّه كان سـببًا للفتح على من جاء بعده، عمّا قدمه للغير ابتداءً، وهذا ملحوظ في مسـيرة المحدّثين كما هو الواقع في كتب النقد، والتهذيب، والتذيل، وكتب المسـتخرجات، والمسـتدراكات، الى غير ذلك من الكتب، التي كان لها مساهمة في تعزيز، وتحفيز ملكة النقد لدى المنشغلين بالعلم...[55].

المبحث الأول
تعقبات مُغلطاي على المزي في إثباته لسماع الرواة

يتناول هذا المبحث تعقبات الحافظ مُغلطاي على المزي في المسـائل التي أثبت بها سـماع الراوي من شـيخه، وسـماع التلميذ منه، وثبت عند مُغلطاي غير ذلك، وبيان صـحة هذا التعقب ودقته مع إقامة الأدلة بما نستطيع إلى ذلك سبيلًا؛ وذلك وفق المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: شيوخ الراوي

المسألة الأولى: المسائل التي أصاب نقل المزي في اثبات سماع الراوي من شيخه.

بلغ عدد الرواة في هذه المسألة (50) راويًا، ومنهم:

1. **أَفْلَحَ، مولى أبي أيوب، (ت: 63ه):** أورد مغلطـاي تعقبـه على المزّي في ذكره عمر، وعثمـان – رضـي الله عنهما- في شيوخ أفلح[56]؛ "لأنَّ ابن عساكر قال: "أدرك عمر، ورأى عثمان"[57]، وهل يجب على المزّي إذا قال ابن عساكر أن يقول بمثله؟! وقد ذكر ابن سعد: "أنَّه قد سمع من عمر"[58]،

---

[53] ابن عاشور، محمد بن طاهر، تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، تونس، الدار التونسيه، 1984م، (7/1).

[54] ينظر: جودة، التعقبات الحديثية للإمام مغلطاي الواردة في شرحه على سنن ابن ماجة من بداية الكتاب إلى نهاية باب ما جاء في مقدار الوضوء، (ص19).

[55] العكور، هاجر خليفة، تعقبات الذهبي في تذهيب التهذيب على المزّي في تهذيب الكمال، أطروحة دكتوراة، جامعة اليرموك، 2023/2022، (ص85).

[56] ينظر: المزي، تهذيب الكمال، (325/3)، ومغلطاي، اكمال التهذيب، (263/2).

[57] ابن عساكر، تاريخ دمشق، (277/9)،

[58] ابن سعد، الطبقات، (89/7).

المجلة الدولية للبحوث والدراسات الإسلامية
International Journal of Research and Islamic Studies
ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

وقال البخاري: "أفلح، أبو كثير، مولى أبي أيوب، الأنصـــاري، يعد في أهل المدينة، رأى عثمان، وعبد الله بن سلام، وأبا أيوب"[59].

وذكر ابن أبي حـاتم قول أبيـه في أفلح فقـال: "أفلح، أبو كثير، مولى أبي أيوب، روى عن عثمان"[60]، ولم يذكر أنّه روى عن عمر، وقال ابن حبان: "أفلح بن كثير مولى أبي أيوب الأنصـــاري من أهل المدينة يروي عن عثمان بن عفان، وأبي أيوب، وعبد الله بن سـلام"[61]، وقال الذهبي: "سـمع أنس، وعثمان –رضـي الله عنهما-"[62]، وذكر ابن حجر: "أنَّ أفلح، مولى أبي أيوب الأنصـاري، يكنى أبا كثير، لـه إدراك؛ لأنَّـه سـبي من عين التمر في خلافة أبي بكر الصـــديق، ولـه رواية عن عمر، وعثمان، وعبد اللَّه بن سلام"[63]، فكما ترى أنَّ سماعه من عمر، وعثمان مختلف فيه، فقد ذكر ابن سعد سـماعه من عمر، وأمّا البخاري فقد نص على أنّه رأى عثمان، وذكر أبو حاتم، وابن حبان روايته عن عثمان، فهذا أمر مختلف فيه، مما يدلل على أنَّ المزي له بحوثه، ودراسـته الخاصـة وليس ممن ينقل فقط دون دراية أو علم، وأفلح هذا قد ذكر أنّ لـه إدراك، وإدراكه لعمر، ورؤيته لعثمان، هو مظنّة للسماع، وهذا يقوي ما ذكره المزّي، والله أعلم.

2. (ع) أســعد أبو أمامة بن ســهل، (ت: 100ه): أورد مُغلطاي تعقبه على المزي لإطلاق المزي روايته عن عمر؛ وذلك لأنَّ ابن أبي حاتم في كتاب المراسـيل قال: "ليسـت له صـحبة، وسـئل أبو زرعة: هل سمع أبو أمامة من عمر؟ قال: لم يسمع منه"[64].

ويقصـد مغلطاي أنَّ المزّي قد ذكر في الأطراف[65] روايته عن عمر دون واسطه، وذكر البخاري في تاريخه روايته عن عمر، حيث قال: "أسـعد، أبو أمامة بن سـهل بن حنيف بن واهب، الأنصـاري، سمّاه النّبي -ﷺ-، قاله لي إبراهيم بن المنذر، يروي عن أبيه، وعمر، روى عنه الزهري، وابناه محمد، وسهل، وعثمان بن حكيم"[66].

وقد خرّج الترمذي له رواية من طريق حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيف، عن أبي أمامة بن ســـهل بن حنيف قال: كتب معي عمر بن الخطاب إلى أبي عبيدة: أنَّ رسول الله -ﷺ- قال: «اللَّهُ وَرَسُولُهُ مَوْلَى مَنْ لَا مَوْلَى لَهُ، وَالخَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ»[67]، وأضـــاف البزار بقوله: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمر إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وقد روي عن غير عمر، وأحسن إسناد يروى في ذلك عن رسول الله -ﷺ- هذا الإسناد عن عمر[68].

---

[59] البخاري، التاريخ الكبير، (380/2)

[60] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (323/2).

[61] ابن حبان، الثقات، (58/4).

[62] الذهبي، الكاشف، (143/2).

[63] ابن حجر، أحمد بن علي، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1415هـ، (350/1).

[64] ابن ابي حاتم، المراسيل، (ص16).

[65] ينظر: المزي، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، (4/8)،

[66] البخاري، التاريخ الكبير، (404/2).

[67] الترمذي، سنن الترمذي، أبواب الفرائض، باب ما جاء في ميراث الخال، حديث رقم: (2103)، (421/4). وقال: " حديث حسن". وحكم الألباني: "صحيح".

[68] البزار، البحر الزخار، (375/1).

المجلة الدولية للبحوث والدراسات الإسلامية
International Journal of Research and Islamic Studies
ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

وقد تبع الذهبي، وابن حجر ما ذكره المزي من روايته عن عمر فقالا: "وروى عن: أبيه، وعمر، وعائشة، وأبي هريرة، وجماعة..."[69]، ولم يعلقا، وما دام أنَّ النَّبي -ﷺ- سمّاه، فإدراكه ومعاصرته لعمر- رضي الله عنه- حاصلة، وكل ذلك يقوي سماعه منه، والله أعلم.

3. **(ع) بَشير بن نَهيك السَّدوسيّ، أبو الشَّعْثَاءِ البصري:** ذكر المزي روايته عن أبي هريرة -وذلك تبعًا للكمال-[70]، فتعقبه مُغلطاي بقوله: "الذي ذكره المزي، وهو مشعر عنده بالاتصال، وقد زعم البخاري فيما حكاه الترمذي في العلل أنَّه لا يرى له سماعًا منه"[71].

وقد أثبت روايته عن أبي هريره غير واحدٍ ممّن ترجم لبشير، ومنهم: فقد ذكر ابن سعد وقال فيه: "ثقه، روى عن أبي هريره وبشير"[72]، وقال البخاري: "سمع من أبي هريرة"[73]، وأخرج أحمد في العلل روايته عن أبي هريرة من طريق لاحق عن بشير بن نهيك قال: «كَتَبْتُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، كِتَابًا فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أُفَارِقَهُ، قُلْتُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ إِنِّي كَتَبْتُ عَنْكَ كِتَابًا فَأَرْوِيَهُ عَنْكَ؟ قَالَ: نَعَمِ ارْوِهِ عَنِّي»"[74]، وقد خرّج الإمام البخاري، ومسلم روايات عديدة أذكر منها حديثًا رواياه من طريق ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير بن نَهيك، عن أبي هريرة -رضي الله عنه-، عن النَّبي -ﷺ- قال: «مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا مِنْ مَمْلُوكِهِ فَعَلَيْهِ خَلَاصُهُ فِي مَالِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، قُوِّمَ الْمَمْلُوكُ قِيمَةَ عَدْلٍ، ثُمَّ اسْتُسْعِيَ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ»[75]، وقد نص الإمام مسلم على سماعه من أبي هريرة في كتابه الكنى والأسماء، حيث قال: "أبو الشعثاء، بشير بن نَهيك السَلُولي، سمع أبا هريرة، روى عنه النضر بن أنس"[76]، وكذا المقدسي نص على سماع بشير من أبي هريرة[77]، وعقب العلائي على ما حصل بين التناقض بين القولين عند البخاري بقوله: "بشير بن نهيك حكى الترمذي في العلل عن البخاري أنَّه قال: بشير بن نهيك لا أرى له سماعًا من أبي هريرة وقد احتج هو ومسلم في كتابيهما بروايته عن أبي هريرة، والجمع بين ذلك أنَّ وكيعا روى عن عمران بن حدير عن أبي مجلز عن بشير بن نهيك قال: أتيت أبا هريرة بكتاب وقلت له هذا حديث أرويه عنك؟ قال: نعم، والإجازة أحد أنواع التحمل فاحتج به الشيخان لذلك، وما ذكره الترمذي ليس فيه إلا نفي السماع فلا تناقض"[78]، وقال ابن حجر: "ونقل الترمذي في العلل عن البخاري أنَّه قال لم يذكر سماعًا من أبي هريرة هو مردود بما تقدم"[79]، ويقصد بذلك الرواية التي ذكرها الإمام أحمد، وهذا يقوي صحة ما ذكره المزي، والله أعلم.

---

[69] الذهبي، التذهيب، (345/1)، وابن حجر، التهذيب، (264/1).

[70] ينظر: المقدسي، عبد الغني، الكمال، (416/3)، والمزي، تهذيب الكمال، (181/4).

[71] الترمذي، العلل الكبير، أبواب الأحكام، ما جاء في الطريق إذا اختلف فيه كم يجعل، حديث رقم: (367)، (ص 207)، مغلطاي، اكمال التهذيب، (426/2).

[72] ابن سعد، الطبقات الكبرى، (222/9).

[73] البخاري، التاريخ الكبير، (501/2).

[74] ابن حنبل، العلل في معرفة الرجال، (214/1).

[75] البخاري، صحيح البخاري، كتب الشركة، باب: تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل، حديث رقم: (2360)، (882/2)، ومسلم، صحيح مسلم، كتاب العتق، باب ذكر سعاية العبد، حديث رقم: (1503)، (212/4).

[76] مسلم، الكنى والأسماء، (424/1).

[77] ينظر: المقدسي، الكمال في أسماء الرجال، (416/3).

[78] العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، (ص150).

[79] ابن حجر، تهذيب التهذيب، (470/1).

المجلة الدولية للبحوث والدراسات الإسلامية
International Journal of Research and Islamic Studies
ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

المسألة الثانية: المسائل التي صح تعقب مغلطاي على المزي في جانب إثبات سماع الراوي من شيخه، وبلغ عددهم (53) راويًا، ومنهم:

1. **(بخ 4) بلال بن يحيى العَبْسِيِّ الكوفيّ:** ذكر المزي من جملة شيوخ بلال حذيفة بن اليمان[80]، فتعقبه مُغلطاي[81] وقال: "وزعم المزي أنَّه روى عن حذيفة، وفي كتاب ابن أبي حاتم إنّما يقول: "بلغني عن حذيفة، وفي نسخة وجدته يقول: بلغني عن حذيفة"[82]، وقال أبو الحسن بن القطان: "هو ثقة، روى عن حذيفة أحاديث معنعنة ليس شيء منها ذكر سماع، وقد صحح الترمذي حديثه عن حذيفة، فمعتقده -والله أعلم- أنَّه سمع منه، وقد صرح أبو زكريا يحيى بن معين في رواية عباس بإنقطاع ما بينهما بقوله: "روايته عن حذيفة مرسلة"[83].

وقال أبو حاتم: "والذي روى عن حذيفة وجدته يقول: بلغني عن حذيفة"[84]، وقد خرّج الترمذي له رواية من طريق حبيب بن سليم العبسي، عن بلال بن يحيى العبسي، عن حذيفة بن اليمان قال: «إِذَا مِتُّ فَلَا تُؤْذِنُوا بِي، إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ نَعْيًا، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- يَنْهَى عَنِ النَّعْيِ»[85]، وقد تابع ابن حجر ما قاله مُغلطاي، وذكر قول الدوري عن ابن معين: "روايته عن حذيفة مرسلة، وفي كتاب ابن أبي حاتم وجدته يقول بلغني عن حذيفة، وتصحيح الترمذي حديثه فمعتقده أنَّه سمع من حذيفة"[86]، وقال المنذري: "بلال بن يحيى العبسي: روى عن النَّبي -ﷺ-، مرسل، وعن عمر بن الخطاب، وهو مشهور بالرواية عن حذيفة، وقيل فيه: عنه: بلغني عن حذيفة، وفي سماعه من عليٍّ نظر"[87].

وبعد تتبع أقوال النقاد، لم تقف الباحثة على من أثبت له السماع من حذيفة غير ما ذكره الإمام الترمذي، وتبعه في ذلك المزي، والحق في ذلك مع مغلطاي بعد ما استظهرناه من الإدله التي تقوي صحة تعقب مُغلطاي على المزي في هذه المسأله، والله أعلم.

2. **(بخ م ت س) ثُمَامَةَ بن حَزْن الْقُشَيْرِيِّ البصري:** ذكر المزّي في شيوخ ثُمَامَة الذين روى عنهم: عبد الله بن عمرو بن العاص، فتعقبه مُغلطاي بعدم صحة روايته عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وأبي الدرداء[88]، واستشهد بما ذكره البخاري في تاريخه، قال البخاري: "ثُمامة بن حَزْن القشري، سمع عائشة، سمع منه الأسود بن شيبان البصري، الجُرَيْرِيُّ، ورأى عبد الله بن عمرو، وأبا الدرداء"[89].

---

[80] ينظر: المزي، تهذيب الكمال، (300/4).

[81] ينظر: مغلطاي، اكمال التهذيب، (42/3).

[82] ابن ابي حاتم، الجرح والتعديل، (396/2).

[83] ابن حجر، التهذيب، (505/1).

[84] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (396/2).

[85] الترمذي، السنن، أبواب الجنائز، باب ما جاء في كراهية النعي، حديث رقم: (986)، (304/3). وقال: "حديث حسن".

[86] ينظر: ابن حجر، التهذيب، (505/1).

[87] المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي، مختصر سنن أبي داود، الرياض – المملكة العربية السعودية، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط1، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م، (500/1).

[88] ينظر: المزي، تهذيب الكمال، (401/4)، ومغلطاي، اكمال التهذيب، (104/3).

[89] البخاري، التاريخ الكبير، (648/2).

المجلة الدولية للبحوث والدراسات الإسلامية
International Journal of Research and Islamic Studies
ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

أمّا روايته عن عبد الله بن عمرو: فابن أبي حاتم، وابن حبان لم يذكرا عبد الله بن عمرو، وأبا الدرداء فيمن روى عنهم ثُمامة[90]، وذكر المقدسي أنَّه رأى عبد الله بن عمرو، وأبا الدرداء[91]، وأرى الحق في ذلك مع مُغلطاي في تعقبه؛ لأنَّ ثُمامة لم يصرح بسماعه من عبد الله بن عمرو، والمزي لم يشر برواية أحد من أصحاب السنن عن ثمامة عن عبد الله بن عمرو، وهذا يقوي صحة تعقب مغلطاي على المزي، والله أعلم.

3. **(د ت ق) جابر بن يزيد الجُعْفِيّ، (ت: 128ه):** ذكر المزّي في شيوخ جابر محمد بن مسلم المكي[92]، فتعقبه مُغلطاي بعدم صحه ذكره إياه الذي يشعر عنده بالاتصال، واستشهد بالبخاري وقال: "وأبى ذلك البخاري[93]، لقوله في كتاب القراءة خلف الإمام: " في قول النَّبِيَّ -ﷺ-: «مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقِرَاءَةُ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ» فقيل له: وهذا خبر لم يثبت عند أهل العلم من أهل الحجاز، وأهل العراق وغيرهم؛ لإرساله وانقطاعه رواه ابن شداد، عن النَّبي -ﷺ-، فقال البخاري: وروى الحسن بن صالح، عن جابر، عن أبي الزبير، عن النَّبي -ﷺ-، ولا يدري اسمع جابر من أبي الزبير أم لا"[94].

وجابر بن يزيد مجمع على تركه، حيث قال البخاري: "تركه عبد الرحمن بن مهدي"[95]، وكذا الإمام مسلم، حيث قال: "متروك الحديث"[96]، وكذا النسائي قال: "متروك"[97]، بل هناك من نص على أنه كذّاب كالجوزجاني، حيث قال: "جابر بن يزيد كذاب، سألت عنه ابن حنبل فقال: تركه ابن مهدي فاستراح"[98]، ولم يرو له إلا ابن ماجه من طريق الحسن بن صالح، عن جابر، عن أبي الزبير، عن جابر قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-: «مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ، فَقِرَاءَةُ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ»"[99]، وقال ابن حبان: "وكان سبئيًا من أصحاب عبد الله بن سبأ، وكان يقول: إنَّ عليًّا -عليه السلام- يرجع إلى الدنيا، حدثنا إسحاق بن أحمد القطان بتنيس، قال: حدثنا بعباس بن محمد، قال: سمعت يحيى بن معين يقول: جابر الجعفي لا يكتب حديثه، ولا كرامة"[100]، وهذا كله يقوي عدم صحة السماع، والله أعلم.

المطلب الثاني: تلامذة الراوي

المسأله الأولى: المسائل التي أصاب نقل المزي في إثبات سماع التلميذ

---

[90] ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (465/2)، وابن حبان، الثقات، (97/4).

[91] ينظر: المقدسي، الكمال في أسماء الرجال، (473/3).

[92] ينظر: المزي، تهذيب الكمال، (466/4)،

[93] ينظر: مغلطاي، اكمال التهذيب، (144/3).

[94] البخاري، محمد بن إسماعيل، جزء القراءة خلف الإمام، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم، وأدنى ما يجزي من القراءة، تحقيق: الأستاذ فضل الرحمن الثوري، باكستان، المكتبة السلفية، ط1، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م، (ص8).

[95] البخاري، التاريخ الكبير، (724/2).

[96] مسلم، الكنى والأسماء، (725/2).

[97] النسائي، الضعفاء والمتروكين، (ص28).

[98] الجوزجاني، أحوال الرجال، (55).

[99] ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب إقامة الصلاة، والسنة فيها، باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا، حديث رقم: (850)، (د.م)، دار إحياء الكتب العربية، (د.ط)، (د.ت)، (277/1). وقال عبد الباقي: "جابر الجعفي كذاب، والحديث مخالف لما رواه الستة".

[100] ابن حبان، المجروحين، (245/1).

المجلة الدولية للبحوث والدراسات الإسلامية
International Journal of Research and Islamic Studies
ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

بلغ عددهم (14) راويًا، ومنهم:

1. (س) بِشْـرُ بنُ عائِذٍ: ذكر المزي رواية قتادة عن بشـر بن عائذ[101]، فتعقبه مغلطاي؛ لأنَّ الذي في تاريخ البخاري: "روى عن ابن البارقي يعني علًيا عن ابن عمر، وذكر البخاري أنَّه يقال: إنَّ بشرًا قديم الموت لا يشبه أن قتادة أدركه"[102].

لكن البخاري قال قبل هذا في تاريخه: "قال لنا آدم: حدثنا شـعبة، قال: حدثنا قتادة، حدثني بكر بن عبد الله، وبشر بن المحتفز، عن ابن عمر، عن النبي - ﷺ-؛ في الحرير"[103]، وهذا تصريح بالتحديث، وكذا ذكر النسائي: "عن قتادة عن بكر بن عبد الله، وبشر بن المحتفز، عن ابن عمر، عن رسول الله - ﷺ- قال: «إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ»، وقال في الكبرى: "شـعبة رواه عن قتادة عن بشـر بن المحتفز"[104]، وكذا ذكر ابن أبي حاتم عن أبيه[105]، وأكد ابن حبان في الثقات على رواية قتادة عن بِشـر[106]، مع التفريق بين بشـر بن عائذ، وبشـر بن المحتفز، والمزّي ذكر ترجمتين لبِشـر بن عائذ، وبِشـر بن المحتفز، لكن ما نقله في ترجمة ابن عائذ أعاده في ترجمة ابن المحتفز ممّا يشـير أنّهم واحد عنده[107]، وذكر الذهبي رواية بشـر بن عائذ عن قتادة[108]، وقال ابن حجر: " قال همام: عن قتادة عن بكر بن عبد الله، وبشـر بن عائذ عن ابن عمر، وقال شـعبة: عن قتادة عن بكر بن عبد الله ، وبشـر بن المحتفز عن ابن عمر. قلت: فيحتمل أن يكونا واحدًا فقد رأيت من نسبه بشر بن عائذ بن المحتفز"[109]، وقال في التقريب: "بشر بن عائذ...، البصري، صدوق من الثالثة، يقال: اسم جده المحتفز، وربما نسب إليه"[110]، وأمَّا البخاري فبشر عنده واحد، ولم يفرق، وقول البخاري: "ويقال: إن بشرًا قديم الموت، لا يشـبه أنَّ قتادة أدركه"، فهي عبارة تومئ بتضـعيف قول من قال بأنَّه لم يدركه، وليس تأكيد ذلك، وكل هذه يقوي صحة الاتصال، والله أعلم.

2. ثَابِت بْنِ الضَّحَّاك بن ثَعلبة، الأنصَارِيّ، (ت: 45ه): ذكر المزّي أنَّ أبا قِلابة روى عن ثابت الرواية المشعرة بالاتصال، فتعقبه مُغلطاي؛ لِما في مسند الإمام أحمد بن حنبل أنَّه ذكر بينهما رجلًا[111].

وقد خرّج الإمام أحمد في المسـند روايته[112] عن أبي قلابة عن ثابت، بل وصـرح بقول أبي قلابة: "حدثني ثابت"، وأمّا قول مُغلطاي بينهما رجل وذلك في قوله: "عن أبي قلابة، عن ثابت بن الضـحاك، وكان من أصـحاب الشـجرة، ثمّ قال بعد: أو عن رجل، عن ثابت بن الضـحاك، عن النّبي -ﷺ- أنَّه قال: «مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ سِوَى الْإِسْلَامِ كَاذِبًا مُتَعَمِّدًا، فَهُوَ كَمَا قَالَ».

---

[101] ينظر: المزي، تهذيب الكمال، (133/4)،

[102] البخاري، التاريخ الكبير، (437/2)، مغلطاي، اكمال التهذيب، (405/2).

[103] البخاري، التاريخ الكبير، (436/2).

[104] النسائي، سنن النسائي، كتاب الزينة، باب: التشديد في لبس الحرير وأن من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة، (201/8)، النسائي، السنن الكبرى، كتاب الزينة، باب: لبس الحرير، (400/8).

[105] ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (362/2).

[106] ابن حبان، الثقات، (67/4).

[107] ينظر: المزي، تهذيب الكمال، (144/4).

[108] الذهبي، التذهيب، (30/2).

[109] ابن حجر، تهذيب التهذيب، (454/1).

[110] ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص123).

[111] ينظر: المزي، تهذيب الكمال، (360/4)، ومغلطاي، إكمال التهذيب، (77/3).

[112] ابن حنبل، مسند الإمام أحمد، (316-312/26).

المجلة الدولية للبحوث والدراسات الإسلامية
International Journal of Research and Islamic Studies
ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

وقد روى له البخاري، ومسلم في صحيحيهما[113] العديد من الروايات، وكذالك أصحاب السنن الأربعة[114]، ويكفي هذا كدليل لصحة السماع، وسأشير لنماذج من هذه الروايات في الحاشية[115]، ولم تقف الباحثة على من قال بخلاف ذلك من عدم صحة الاتصال، وكذا ذكر أبو حاتم، وابن حبان، الذهبي، وابن حجر من رواية أبي قلابة عن ثابت الضّحّاك[116]، مما يؤكد ويقوي صحة السماع، والله أعلم.

3. (رد) الجَارُود بن أَبي سَبْرَةَ سَالم بن سَلمة الهُذَليّ، البَصريّ، (ت:120ه): ذكر المزي في الرواة عنه: رِبْعِيُّ بن عبد الله بن الجَارود -تبعًا لصاحب الكمال-[117]، فتعقبه مُغلطاي بقوله: "وهو غير جيد؛ لأنَّ المعروف أنَّه يروي عن عمرو بن أبي الحجاج عن الجارود"[118].

وممّا يؤيد ما ذكره المزّي فأنَّ أبا حاتم في الجرح والتعديل[119]، وكذا ابن حبان قد ذكر ذلك وقال: إنّه يروي عنه رِبْعِيُّ بن عبد الله، وعمرو بن أبي الحجاج عن الجَارود، وذكر الحديث: "قال: حدثنا

---

[113] البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب: ما جاء في قاتل النفس (459/1)، ومسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب: بيان غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه وأن من قتل نفسه بشيء عذب به في النار وأنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة (73/1).

[114] أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الأيمان والنذور، باب: ما جاء في الحلف بالبراءة وبملة غير الإسلام (219/3)، الترمذي، سنن الترمذي، أبواب النذور والأيمان، باب ما جاء لا نذر فيما لا يملك ابن آدم، (105/4)، النسائي، سنن النسائي، كتاب الأيمان والنذور، باب: الحلف بملة سوى الإسلام (5/7)، سنن ابن ماجه، كتاب الكفارات، باب: الحلف بملة غير الإسلام (678/1).

[115] قال البخاري: "حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ –رضي الله عنه–، عَنِ النَّبِيِّ –ﷺ– قَالَ: «مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا مُتَعَمِّدًا، فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ عُذِّبَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ»، وكذا مسلم قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ كُلُّهُمْ، عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ الْأَنْصَارِيِّ، (ح) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ خَالِدٍ الْحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ –ﷺ–: « مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ سِوَى الْإِسْلَامِ كَاذِبًا مُتَعَمِّدًا، فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عَذَّبَهُ اللَّهُ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ»، هَذَا حَدِيثُ سُفْيَانَ، وَأَمَّا شُعْبَةُ فَحَدِيثُهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ –ﷺ– قَالَ: مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ سِوَى الْإِسْلَامِ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَنْ ذَبَحَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ ذُبِحَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وقال الترمذي: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُوسُفَ الأَزْرَقُ، عَنْ هِشَامٍ الدَّسْتُوَائِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ، عَنِ النَّبِيِّ –ﷺ– قَالَ: «لَيْسَ عَلَى العَبْدِ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ» وَفِي البَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ"، وقد أشرت سابقًا الى أماكن تخريج هذا الأحاديث في كل كتاب، وكذا خرّج روايته: أبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

[116] ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (453/2)، ابن حبان، صحيح ابن حبان، (300/3)، والذهبي، التذهيب، (86/2)، وابن حجر، تهذيب التهذيب، (8/2).

[117] ينظر: المقدسي، الكمال في أسماء الرجال، (492/3)، المزي، تهذيب الكمال، (475/4).

[118] مغلطاي، اكمال التهذيب، (148/3).

[119] ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (525/2).

المجلة الدولية للبحوث والدراسات الإسلامية
International Journal of Research and Islamic Studies
ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

رِبْعِيُّ بن عبد الله، عن الجارود بن أبي سبرة، عن أنس بن مالك، قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى فِي السَّفَرِ اسْتَقْبَلَ بِرَاحِلَتِهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ فَكَبَّرَ ثُمَّ صَلَّى عَلَى أَيِّ جِهَةٍ أَخَذَتْ»[120].

كما خرّج الطبراني حديثًا لربعِيّ صرح بسماعه عن جده الجارود، حيثُ قال: "أخبرنا رِبْعِيُّ بن عبد الله بن الجَارود بن أبي سَبرة الهُذَلي قال: "سمعتُ الجَارود بن أبي سَبرة يقول: «حدثني أنس بن مالك، أنَّ النّبي -ﷺ- كان يأتي أم سليم يزورها...»"[121]، وذكر الذهبي، وابن حجر رواية حفيده رِبْعِيُّ بن عبد الله بن الجارود عنه[122].

وبذلك يتبين اتفاق أهل العلم على رواية حفيده عنه، ولم ينكرها أحد، وأمّا عن الرواية التي وقعت في سنن أبي داود[123]عن رِبْعِيُّ عن عمرو بن أبي الحجاج عن الجارود، فقد يكون روى عنه مرة بواسطة، ومرة أخرى دون واسطه؛ لأنَّه تبين أنَّ من شيوخ رِبْعِيّ الذين روى عنهم: عمرو بن أبي الحجاج، وهذا يقوي ما ذكرناه، والله أعلم.

المسألة الثانية: المسائل التي صح تعقب مغلطاي في نفيه لإثبات سماع التلميذ من الراوي، وبلغ عددهم (13) راويًا، ومنهم:

1. (ع) أسامة بن زيد الحب ابن الحب -رضي الله عنهما-، (ت:54ه): ذكر المزي في تلامذة أُسامة: الحسن بن علي، وقال: "على خلاف فيه"[124]، فتعقّبه مُغلطاي، وقال: "فيه نظر، لأنَّ ابن المديني، وأبا حاتم أنكرا سماعه منه، ولا أعلم مثبته حتى يكون خلافًا، ومطلق روايته عنه إذا جاءت وكانت بغير صيغة التحديث لا تقتضي سماعًا حتى ينص عليها إمام معتمد"[125].

نعم قد صرح ابن المديني بعدم السماع[126]، وكذا البخاري في تاريخه الكبير، وقال: "والحسن لا يعرف له سماع من أسامة"[127]، وكذا أبو حاتم في المراسيل[128]، حيث ذكر عدم صحة سماع الحسن من أسامة بن زيد، حتى الحديث الذي أشار المزي بأنَّ النسائي قد روى للحسن عن أسامه في حديث: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومَ»، حيث رواه أشعث بن عبد الملك عن الحسن عن أسامة بن زيد، ولم يتابعه أحد علمناه على روايته"[129]، ولم يتابع الذهبي المزي في ذكره في تلامذة أسامة بن زيد[130].

والخلاف الذي قصده المزي هو أنَّ حديث: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومَ» قد أختلف في اسناده، فقد أسنده الحسن عن علي وعن اسامة، وله طرق عديدة، ولكن لم يصحح أحد هذه الطريق، وأسامة بن زيد توفي سنة أربع وخمسين، وقد ذكرت سابقًا أن الحسن ولد في سنة احدى وعشرين فمسألة

---

[120] ابن حبان، الثقات، (308/6).

[121] الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، طارق بن عوض الله بن محمد، القاهرة، دار الحرمين، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م، (75/3).

[122] الذهبي، تذهيب التهذيب، (112/2)، ابن حجر، تهذيب التهذيب، (53/2).

[123] أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب التطوع على الراحلة والوتر، (473/1).

[124] المزي، تهذيب الكمال، (339/2)،

[125] مغلطاي، إكمال التهذيب، (55/2).

[126] ينظر: ابن المديني، العلل، (ص56).

[127] البخاري، التاريخ الكبير، (656/2).

[128] ابن أبي حاتم، المراسيل، (ص41).

[129] النسائي، السنن الكبرى، كتاب الصيام، ذكر الاختلاف على سعيد بن أبي عروبة في هذا الحديث، (327/3).

[130] الذهبي، سير اعلام النبلاء، (497/2).

المجلة الدولية للبحوث والدراسات الإسلامية
International Journal of Research and Islamic Studies
ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

المعاصرة موجودة، لكن اللقيا، والسماع فلم تقف الدراسة على من قال بها أو ذكرها، بل كبار العلماء أنكروا السماع، وهذا يقوي عدم صحة السماع، والله أعلم.

2. (ق) اسماعيل بن إبراهيم الْكَرَابِيسِي، (ت: 194ه): ذكر المزي رواية بكر بن أحمد بن مقبل عن اسماعيل بن إبراهيم، فتعقبه مُغلطاي، وقال: "وفي ما ذكر المزي نظر؛ لأنَّ ابن قانع وغيره ذكروا أن بكرًا هذا توفي سنة أربع وثلاثمائة، واسماعيل حكى المزي وفاته سنة أربع وتسعين ومائة، فعلى هذا تبعد روايته عنه مشافهة، والله أعلم"[131].

وذكر الذهبي في السير وفاة بكر في سنة إحدى وثلاثمائة في رمضان، وفي تاريخ الإسلام: ذكر وفاة اسماعيل في سنة: أربع وتسعين ومائة[132]. ولم يذكر الذهبي رواية بكر عن اسماعيل، ولعل المزي وهم في ذلك؛ لإستبعاد صحة الرواية لفارق الوفاة الكبير بينهما، والله أعلم.

المبحث الثاني

تعقبات مغلطاي على المزي في نفيه لسماع الرواة

يتناول هذا المبحث تعقبات الحافظ مُغلطاي على المزي في المسائل التي نفى بها المزي سماع الراوي من شيخه، وسماع التلميذ منه، وثبت عند مُغلطاي غير ذلك، فكان من مستلزمات هذه الدراسة ومتطلباتها بيان صحة هذا التعقب ودقته مع إقامة الأدلة بما نستطيع إلى ذلك سبيلا؛ لما يترتب عليه من الكشف عن تعديل الراوي أو جرحه بناء على ثبوت سماعه من عدمه، وذلك وفق المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: شيوخ الراوي

المسألة الأولى: المسائل التي صح فيها نقل المزي فيما يتعلق بنفي السماع

وبلغ عددهم (8) رواة، ومنهم:

1. (بخ م 4) إبراهيم بن محمد بن طلحة بن عبيد الله، (ت:110ه): ذكر المزي رواية إبراهيم بن محمد عن عمر، وقال: ولم يدركه[133]، فتعقبه مُغلطاي؛ بأنَّه ما ذكره لم ينص عليه إمام من أئمة الحديث، ولا مولده معروف فيستبعد سماعه منه، وانَّ ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل قال:[134] أنَّه روى عنه: "«لَأَمْنَعَنَّ تَزَوُّجَ ذَاتِ الْأَحْسَابِ إِلَّا مِنَ الْأَكْفَاءِ»"[135]، ولم يعترض على هذه الرواية، ولا ذكره في كتاب المراسيل، ولا العلل ولا التاريخ، فسكوته عنه في هذه المواضع إشعار منه بألا نظر فيه، إذ لو كان فيه نظر لما أهمله كعادته، وإن كنا لا نرى سكوته كافيًا لعدم التزامه ذلك، ولكنَّا لم نرَ أحدًا نص عليه فستأنسنا بسكوته، ويزيد ذلك وضوحًا قول الزبير: "بقي حتى أدرك هشامًا"، فهذا فيه بيان واضح أنَّه عمر عمرًا طويلًا فلا مانع على هذا إدراكه لعمر، والله تعالى أعلم، وأظنّ، والله أعلم، سلفه في ذلك صاحب الكمال، وصاحب الكمال سلفه فيه فيما أظنّ اللالكائي، فإنه قال: "سمع عائشة، وابن عمر، وأبا أسيد، وروى عن عمر، وأبي هريرة""[136].

---

[131] ينظر: المزي، تهذيب الكمال، (37/3)، ومغلطاي، إكمال التهذيب، (151/2)

[132] الذهبي، سير الاعلام، (205/14)، والذهبي، تاريخ الإسلام، (103/13).

[133] المزّي، تهذيب الكمال، (172/2).

[134] ابن ابي حاتم، الجرح والتعديل، (124/2).

[135] أخرجه الدارقطني، وقال: أخبرنا الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نا إِسْحَاقُ بْنُ بُهْلُولٍ، قَالَ: قِيلَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ: يُزَوِّجُ الرَّجُلُ كَرِيمَتَهُ مِنْ ذِي الدِّينِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْحَسَبِ مِثْلُهُ؟ قَالَ: حَدَّثَنِي مِسْعَرٌ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ: «لَأَمْنَعَنَّ تَزَوُّجَ ذَاتِ الْأَحْسَابِ إِلَّا مِنَ الْأَكْفَاءِ» الدارقطني، السنن، (457/4). وقال ابن كثير: فيه انقطاع، ابن كثير، إسماعيل بن كثير، إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه، تحقيق: بهجة يوسف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1416 هـ – 1996 م.

[136] مغلطاي، اكمال التهذيب، (276/1).

المجلة الدولية للبحوث والدراسات الإسلامية
International Journal of Research and Islamic Studies
ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

وبعد التتبع لكتب النقاد، فالبخاري لم يذكر عمر بن الخطاب فيمن روى عنهم إبراهيم، بينما ذكر روايته عن عائشة، وسماعه منها[137]، وقال ابن حجر: "روى عن عمر بن الخطاب ولم يدركه، ولم يذكر سماعًا، وذكر هشام بن الكلبي أن أمه خولة بنت منظور بن زبان تزوجها أبوه، وقتل يوم الجمل، وهي حامل بإبراهيم هذا فيكون مولده سنة ست وثلاثين ويكون روايته عن عمر مرسلة بلا شك، ووهم ابن حبان في صحيحه في ذلك وهمًا فاحشا"[138]، وانقطاع الرواية التي استشهد فيها مُغلطاي، يقوي صحة ما ذهب إليه المزي، فلم تقف الباحثة على أي رواية أو قول يفيد أو ينص بالسماع، والله أعلم.

2. (بخ د س ق) أَرْطَاةُ بن الْمُنْذر السَّكُونِيُّ، (ت:168ه): ذكر المزي أنَّ أرطأة أدرك عبد الله بن بسر، وروى عن أبي الأحوص[139]، فتعقبه مُغلطاي؛ بما ذكره ابن عساكر حيث قال: "حدث عن عبد الله بن بسر، وأبي الأحوص"[140]، وقال: "ولم يفرق، وليس لقائل أن يقول: لعله اطلع على ذلك من خارج لأمرين:

الأول: لم أر له فيه سلفًا فيما أعلم.

الثاني: لو كان عنده لوجب عليه أن يبين مستنده وإلا فلا يقبل قول أحد بغير تبيين مستنده، والله أعلم، ثمّ إنِّي لا أعلمه نقل ترجمته من غير كتاب ابن عساكر، وابن عساكر عنده ما قدمناه فينظر، وأصحاب المراسيل لم يتعرضوا إلا لروايته عن عبادة بن نسي فقط، فذكر ابن أبي حاتم بأنَّه "لم يسمع منه شيئًا"[141] (142).

ويجاب على مُغلطاي بالآتي: **أولًا:** لم تقف الباحثة على قول المزي الذي أشار إليه مغلطاي بشأن إدراك أرطأة لعبد الله بن بسر، وأنّه روى عن أبي الأحوص، **ثانيًا:** علق بشار عواد على ما ذكره مُغلطاي: "الظاهر أنَّ المزي لم يذكر روايته عن عبد الله بن بسر؛ لاعتقاده، ومعرفته بعدم وجودها، وصحتها وإنَّ الذي ذكر ذلك ابن عساكر"[143]، بمعنى أنَّ المزي وجد ذلك غير صحيحًا، فلم يذكر الرواية عن عبد بن بسر، وليس شرطًا إن ذكرها ابن عساكر أن يتبعه في ذلك، و**ثالثًا:** ذكر مغلطاي بأنَّ ما ذكره المزي لم يرَ له فيه سلفًا فيما يعلم، وابن حبان قال: إنَّ أرطاة بن المنذر بن الاسود السكوني: "مات سنة ست وستين ومائة، وقد قيل: انَّه سمع عبد الله بن بسر، وفيه نظر"[144]، فما ذكره ابن حبان يبين أنَّ كلام مُغلطاي من البداية ليس في محله، والله أعلم.

3. خ م) صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو عمران، (ت:125ه)

تعقب مُغلطاي المزي بقوله: "روى عن أنس إن كان سمع منه، لأنَّ البخاري صرح في تاريخه الكبير بسماعه من أنس بن مالك[145]".

---

[137] البخاري، التاريخ الكبير، (745/1).

[138] ابن حجر، تهذيب التهذيب، (154/1).

[139] تهذيب الكمال، (314/2).

[140] ينظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق، (8/8).

[141] ينظر: ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، المراسيل، المحقق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1397، (ص47).

[142] مغلطاي، اكمال التهذيب، (38/2).

[143] ينظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق، (8/8).

[144] ابن حبان، محمد بن حبان، مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على إبراهيم، المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1، ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م، (ص283).

[145] ينظر: البخاري، التاريخ الكبير، (457/5)، مغلطاي، إكمال التهذيب، (315/6).

المجلة الدولية للبحوث والدراسات الإسلامية
International Journal of Research and Islamic Studies
ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

وهذا وهم من مُغلطاي؛ لأنَّ القائل بذلك هو ابن حبان في الثقات لا المزّي، حيث قال: "يروي عن أنس بن مالك إن كان سمع منه"[146]، فالمزي ذكر رواية صالح عن أنس[147] دون أن يعلق، ممّا يؤكد أنَّ مُغلطاي قد جانب الصواب في ذلك.

المسألة الثانية: المسائل التي صح تعقب مغلطاي على المزي في نفيه للسماع

وبلغ عددهم (3) رواة مرتبين على النحو الآتي:

1. (بخ م د ت س) إبراهيم بن عبد الله بن قارظ: ذكر المزي تبعًا لصاحب الكمال أنَّ إبراهيم رأى عمر، وعليًا، وروى عن جابر[148]، فتعقبه مُغلطاي؛ بأنَّ البخاري سماه إبراهيم بن قارظ[149] وهذا الذي قال فيه البخاري: سمع عمرًا، وعليًا، وأكمل مُغلطاي، وفي تاريخ الحربي: سمع عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وجابر بن عبد الله -رضي الله عنهم-، وذكره ابن سعد[150] في الطبقة الأولى بتسميته إبراهيم بن قارظ من التابعين الذين ولدوا على عهد النبي - ﷺ-، وروى عامتهم عن أبي بكر، وعمر، وغيرهما، وسماه إبراهيم بن قارظ، وقال: سمع من عمر قوله: « عَضَل بى أهلُ الكوفة، ما يرضون بأمير، ولا يرضى عنهم أمير»"[151].

وبعد النظر والتتبع تبين إنَّما نشأ الخلاف من عد بعض النقاد إبراهيم بن عبد الله بن قارظ، وعبد الله بن إبراهيم بن قارظ اثنان، كالبخاري[152]، وابن أبي حاتم[153]، فترجم لهما في كتابه في ترجمتين منفصلتين، وقال النووي: "وقد اختلف الحفاظ فيه على هذين القولين، فصار إلى كل واحد منهما جماعة كثيرة"[154]، لكن الحافظ المزّي، ومن تبعه كالذهبي[155]، والحافظ ابن حجر رجحوا أنَّهما واحد، وقال ابن حجر: "والحق إنَّهما واحد، والاختلاف فيه على الزهري، وغيره، وأكد على ذلك بقول ابن معين: أنَّ الزهري كان يغلط فيه"[156].

ولكن ابن سعد، والبخاري نص على تصريح سماع إبراهيم بن قارظ من عمر، وعلي واستدلا بروايات تصرح بسماع إبراهيم بن القارظ من عمر، وعلي، وجابر[157]، ولكن في ترجمة عبد الله بن قارظ، فالأمر مختلف، فلم يذكر عمر وعلي فيمن سمع منهم عبد الله بن قارظ، وكذا ابن حبان عندما

---

[146] ينظر: ابن حبان، الثقات، (373/4)

[147] ينظر: المزّي، تهذيب الكمال، (6/13).

[148] ينظر: المقدسي، الكمال في أسماء الرجال، (147/3)، المزي، تهذيب الكمال، (126/2).

[149] ينظر: البخاري، تاريخ البخاري، (740/1).

[150] ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، (62/7).

[151] ينظر: مغلطاي، إكمال التهذيب، (232/1-233).

[152] ينظر: البخاري، التاريخ الكبير، (740/1)، (42/6).

[153] ينظر: ابن ابي حاتم، الجرح والتعديل، (109/2)،(2/5).

[154] النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، (44/4).

[155] ينظر: الذهبي، التذهيب، (249/1)،

[156] ابن حجر، التهذيب، (134/1).

[157] وَقالَ سَعدُ بنُ إبراهيمَ، عَن ابنِ قَارِظٍ قال: «سَمِعتُ عليًّا في جَنَازَةِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ عوفٍ يقولُ: اذْهبْ عَنكَ يا ابنَ عَوفٍ؛ فقدْ أَدْرَكتَ صَفوَها، وسَبَقتَ رَنْقَها»، وعن يَحيى، أَخبَرَني إبراهيمُ بنُ عبدِ اللَّهِ، سَمِعَ جابرَ بنَ عبدِ اللَّهِ؛ أَوَّلُ شَيْءٍ نَزَلَ: {يَاأَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ}. البخاري، التاريخ الكبير، (740/1).

المجلة الدولية للبحوث والدراسات الإسلامية
International Journal of Research and Islamic Studies
ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

ترجم لإبراهيم بن القارظ ذكر روايته عن عمر، وعلي-رضي الله عنهما-[158]، فالظاهر من هذا الأمر كما أشار الإمام النووي أنَّه أمر مختلف فيه، وبين ابن حجر أنَّ سبب الاختلاف؛ أنَّ الزهري كان يغلط فيه، ولكن ما ذكره البخاري يقوي ما ذهب إليه؛ لعلمنا أنَّ الإمام البخاري لا ينص بتصريح بسماع فلان عن فلان، إلا إذا ثبت له صحة هذا السماع، والله أعلم.

2. (د) أُسِيد بن عَبْدِ الرَّحْمَن الخَثْعَمي، (ت: 144ه): ذكر المزي أنَّ أُسيد روى عن ابن مُحَيْرِيز، والصحيح أنّ بينهما خالد بن دريك[159]، فتعقبه مُغلطاي؛ "بأنَّ البخاري في تاريخه، وابن أبي حاتم عن أبيه، وابن حبان، قد ذكروا روايته عن ابن مُحَيرِيز، وكذا ذكره أبو أحمد العسكري في شرح التصحيف، وعبد الغني بن سعيد، وعلي بن عمر الدارقطني، وغيرهم، ورد الخطيب في المؤتنف هذا على عبد الغني، والدارقطني، قال: وهذا إنَّما نقلاه عن تاريخ البخاري، وهو خطأ، وذلك أنّ أسيدًا لا يروي عن ابن مُحَيْرِيز، وإنَّما يروي عن خالد بن دريك عنه، روى الأوزاعي حديثه عنه كذلك، وغير واحد، وليس جيدًا لأمرين:

الأول: استبداده به من غير عزو.

الثاني: ما قاله الخطيب لقائل أن يقول: لم يصرح إمام من أئمة هذا الشأن بعدم سماعه منه، ولا هو صرح بذلك، ولو قاله لقبل منه، إنما قاله استنباطًا من حديث واحد روى عنه بدخول واسطة بينهما، فذكر قوله: «قلنا: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ أَحَدٌ خَيْرٌ مِنَّا أَسْلَمْنَا وَجَاهَدْنَا مَعَكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَوْمٌ يَكُونُونَ مِنْ بَعْدِي يُؤْمِنُونَ بِي وَلَمْ يَرَوْنِي»[160]، وذلك غير قادح في اتصال ما بينهما، لأن الإنسان يسمع من شيخه أحاديث، ولم يسمع منه شيئًا خاصا فلا قدح، إنما يدل على ثقة ذلك الرجل وتحريه الصدق، وفي كلامه إشعار أن البخاري تفرد به، وليس كذلك لما بيناه، علي أن هذا الحديث المستدل به قد اختلف فيه على الأوزاعي: فرواه عنه عقبة بن علقمة عند ابن عساكر عن أسيد، قال: قال رجل لأبي جمعة، الحديث، فهذا يدلك على أن الأوزاعي -رحمه الله- مع جلالته لم يضبط هذا عن أسيد، ولهذا قال أبو نصر بن ماكولا: "يروي حدثا يختلف فيه"، وقد وهم الأوزاعي فيه وهمًا آخر بينه ابن عساكر، وهو قوله: روى عن أبي واقد الليثي صالح بن محمد قال أبو القاسم قوله ابن محمد وهم، وأيضًا فلا ينكر له منه سماع بجواره معه بالرملة قصبة فلسطين، لإدراكه إياه"[161].

وأقول مع هذا الكم الكبير الذي نصوا على رواية أُسيد عن ابن محيريز، ومنهم البخاري، وابن أبي حاتم عن ابيه، وابن حبان، وغيرهم[162]، فلا نستطيع اغفال ذلك من أجل رواية واحدة ذكرها الخطيب عن الأوزعي، وقد ذكر ابن عساكر[163] في تاريخه اضطراب الأوزاعي عندما قال: عن أُسيد عن رجل، وخصوصًا أنَّهما تعاصرا والتقيا ، وقد وجد أن ابن قانع قد ذكر هذه الروايه التي ذكرها الخطيب فقال: "أخبرنا الأوزاعي، أخبرنا أسيد بن عبد الرحمن، عن خالد بن دريك، عن ابن محيريز قال: قلنا لأبي جمعة حدثنا حديثًا سمعته من رسول الله -ﷺ-، قال: قَالَ: أُحَدِّثُكُمْ حَدِيثًا جَيِّدًا، تَغَدَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ

---

[158] ينظر: ابن حبان، الثقات، (7/4).

[159] ينظر: المزي، تهذيب الكمال، (3/241-242).

[160] خرّجه: ابن قانع، معجم الصحابه، (1/188)، قال القاضي ابن قانع: وأخطأ عن خالد بن دريك، عن ابن محيريز، عن أبي جمعة عن النبي ﷺ بنحوه والصواب أسيد، والطبراني، المعجم الكبير، (4/22)، وأبو نعيم، معجم الصحابة، من طريق: الأوزاعي، عن أسيد بن عبد الرحمن، عن خالد بن دريك، عن ابن محيريز، (5/2856).

[161] مُغلطاي، إكمال التهذيب، (2/222-223).

[162] ينظر: البخاري، تاريخ البخاري، (2/304)، وابن ابي حاتم، الجرح والتعديل، (2/317)، وابن حبان، الثقات، (6/72).

[163] ينظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق، (9/101).

المجلة الدولية للبحوث والدراسات الإسلامية
International Journal of Research and Islamic Studies
ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

-ﷺ-، وَمَعَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحَدٌ خَيْرٌ مِنَّا آمَنَّا بِكَ وَجَاهَدْنَا مَعَكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ قَوْمٌ يَجِيئُونَ مِنْ بَعْدِكُمْ يُؤْمِنُونَ بِي وَلَمْ يَرَوْنِي»، حدثنا حسين بن إسحاق التستري، أخبرنا عباس بن الوليد، أخبرنا أبي، أخبرنا الأوزاعي، عن شيبان بن عبد الرحمن، فقال ابن قانع: وأخطأ عن خالد بن دريك، عن ابن محيريز، عن أبي جمعة عن النَّبي -ﷺ- بنحوه، والصواب أسيد"[164]، وممّا يقوي صحة ما ذهب إليه مُغلطاي أنّ ابن محيريز توفي في سنة مائة، وأسيد سنة أربع وأربعين ومائة عن سن عالية[165]، فما المانع من سماعه منه، وكذا ذكر مُغلطاي[166]، والله أعلم.

التعقبات في جانب نفي السماع من الشيوخ	العدد (11)	النسبة %100
صح نقل المزي فيهم	8	%73
صح تعقب مغلطاي على المزي	3	%27

المطلب الثاني: تلامذة الروة

المسألة الأولى: الرواة الذين صح نقل المزي في نفي سماع التلميذ من شيخه

وبلغ عددهم (9) رواة، ومنهم:

1. (بخ د ت س) الأسوَد بن سَريع، التَميمّي، البصري: ذكر المزي أنَّ الحسن روى عن الأسود بن سريع، ولم يسمع منه، فتعقبه مغلطاي، بقوله: نظر؛ لأنَّ ابن حبان، والحاكم خرّجا في صحيحهما حديثًا من رواية الحسن عنه، ولأنَّ من شرط الصحة الاتصال، والمثبت مقدم على النافي، لا سيما وقد ذكر ابن أبي حاتم أنَّ المبارك بن فضالة روى عن الحسن أخبرني الأسود"[167].

أولًا: هذه المسألة تمّت مناقشتها سابقًا في ترجمة الحسن البصري، وممّا يستغرب أنَّ الإمام مُغلطاي قد تعقّب المزّي سابقًا في ذكر الأسود في شيوخ الحسن، وكان له كلام في ذلك[168]، فكيف يدعي أنَّ سماعه منه صحيح، وقد نفاه سابقًا!، وهذا فيه من التناقض ما فيه، **ثانيًا:** لم يقل المزي بأنَّ الحسن روى عنه، ولم يسمع منه، بل ذكره في تلاميذه دون قوله: "لم يسمع منه"[169]، وبذلك يتبين مجانبة الصواب عند مغلطاي في هذا الراوي، والله أعلم.

2. (سي د ت) تَمَّام بن نَجِيح الأَسَدِيِّ، الشَامِيّ: ذكر المزي رواية سفيان الثَوريّ عن تَمَّام بن نَجيح، وقال: "إن كان محفوظًا"[170]، فتعقبه مُغلطاي بقوله: "وهذا غير جيد؛ لأنَّ أبا أحمد بن عدي قال عنه[171]: غير ثقة، وذكر رواية سفيان عنه، وقال: عن الثوري عن تمام منكر، وقال: لا أعرف للثوري عن تَمَّام غير هذا"[172].

---

[164] ابن قانع، معجم الصحابة، (188/1).

[165] ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، (1047/2)، (818/3).

[166] ينظر: مُغلطاي، اكمال التهذيب، (222/2).

[167] مغلطاي، اكمال التهذيب، (212/2).

[168] ينظر: مغلطاي، اكمال التهذيب، (78/4-79).

[169] ينظر: المزي، تهذيب الكمال، (222/3).

[170] ينظر: المزي، تهذيب الكمال، (324/4)

[171] ينظر: ابن عدي، الكامل، (281/2).

[172] مغلطاي، اكمال التهذيب، (53/3).

المجلة الدولية للبحوث والدراسات الإسلامية
International Journal of Research and Islamic Studies
ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

وتمّام هذا ضعفه غير واحد من نقاد الحديث، ومنهم: البخاري حيث قال: "فيه نظر"[173]، النسائيّ، حيث قال: "لا يعجبني حديثه"[174]، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: "تَمَّام بن نجيح: منكر الحديث، ذاهب"، وقال ابن أبي حاتم أيضًا: "سمعت أبا زرعة يقول: تَمَّام بن نجيح: ليس بقوى، ضعيف"[175]، وقال ابن حبان: "روى أشياء موضوعة عن الثقات كأنَّه المتعمد لها"[176]، وقال ابن عدي: "حدثنا أحمد عن محمد بن سعيد، حدثني محمد بن أبي علي الخوارزمي، حدثنا عبد الله بن أحمد بن سوادة، حدثنا عبد الله بن إبراهيم بن سماعه، حدثنا خلاد بن يحيى، حدثنا سفيان، عن تمام بن نجيح عن محمد بن سيرين، عن أنس بن مالك قَالَ: «رَكَزْتُ لِعنزة بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ -ﷺ- فَصَلَّى إِلَيْهَا وَالْحِمَارُ مِنْ وَرَائِهَا»، وهذا الحَديث من رواية الثَّوري عن تمَّام منكر، وقال: "ولا أعرف للثوري عن تمَّام غير هذا""[177]، وقد خرّج أبو نعيم له حديثًا واحدًا من طريق الثوري عن تمَّام، حيث قال: "حدثنا خلاد بن يحيى - بمكة - حدثنا سفيان الثوري عن تمَّام بن نجيح عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك، قال: «رُكِزَتِ الدَّرَّةُ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ -ﷺ- فَصَلَّى إِلَيْهَا، وَالْحِمَارُ مِنْ وَرَائِهما»، وقال أبو نعيم: "غريب من حديث الثورى تفرد به خلاد"[178]، ولم أقف على هذه الروايه إلا عند ابن عدي، وأبو نعيم الأصبهاني، وكما لم يذكر نقاد الحديث سفيان من جملة تلاميذ تمّام، كالبخاري وأبو حاتم، وابن حبان، والذهبي، وابن حجر وغيرهم[179]، وهذا يدعم ويقوي ما قاله المزي-وهو التشكيك في صحة هذا الرواية-، والله أعلم.

3. ت سي) جَبَلَةُ بنُ حارِثةَ بنِ شَرَاحِيلَ: ذكر المزي أبا إسحاق من جملة من روى عن جَبَلة، قال: "إنَّ الصحيح عن أبي إسحاق عن فروة بن نوفل عن جَبَلة"[180]، فتعقبه مُغلطاي بقوله: "أنَّ كل شيء يقوله الشيخ، وهو غير منقول، ولم يعزه لإمام، نشاحه في صحته"[181].

ويجاب على ما ادعاه مُغلطاي: بأنَّ الإمام النسائي قد خرّج روايته من طريق أبي إسحاق عن فروة بن نوفل عن جبلة قال: سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ -ﷺ- قُلْتُ: عَلِّمْنِي شَيْئًا يَنْفَعُنِي، قَالَ: «إِذَا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ فَقُلْ: قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ حَتَّى تَخْتِمَهَا، فَإِنَّهَا بَرَاءَةٌ مِنَ الشِّرْكِ»"[182].

---

[173] البخاري، التاريخ الكبير، (611/2).

[174] النسائي، الضعفاء لنسائي، (ص26).

[175] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (445/2)،

[176] ابن حبان، المجروحين ، (204/1).

[177] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، (281/2).

[178] الاصبهاني، حلية الأولياء، (123/7).

[179] ينظر: البخاري، التاريخ الكبير، (611/2)، وابن ابي حاتم، الجرح والتعديل، (445/2)، ابن حبان المجروحين، (204/1)، والذهبي، التذهيب، (77/2)، وابن حجر، تهذيب التهذيب، (510/1).

[180] المزي، تهذيب الكمال، (497/4)

[181] مغلطاي، اكمال التهذيب، (162/3-163).

[182] أخرجه النَّسَائي، السنن الكبرى، حديث رقم:(10568)، (294/9)، عمل اليوم والليلة، قراءة قل يا أيها الكافرون عند النوم، (ص467).

المجلة الدولية للبحوث والدراسات الإسلامية
International Journal of Research and Islamic Studies
ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

ولم يذكر البخاري روايته عن جبلة[183]، ونص أبو حاتم على أنّ أبا اسحاق روى عن جَبَلة[184]، ولم يذكر ابن حبان رواية أبو إسحاق عن جَبَلة[185]، وهذا الأمر الذي توصل إليه المزّي قد ذكره عبد الغني المقدسي قبله عندما ذكر أبا إسحاق في تلامذة جَبَلة، وقال: "وبعضهم يدخل بين أبي إسحاق وبين جبلة بن حارثة: فروة بن نوفل"[186]، والذهبي[187]، وابن حجر تابعا المزي في ما ذكر؛ وقال ابن حجر: "والصحيح عن أبي إسحاق عن فروة عنه"[188]، وعلق على رواية التي خرّجها النسائي، وقال: "حديث متصل صحيح الإسناد من رواية أبي إسحاق عن فروة عن جبلة بن حارثة"[189]، ولا يوجد له في السنن إلا هذه الرواية من طريق أبي إسحاق عنه، وروى الحاكم له من طريق أبي إسحاق عن جبلة حديث: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا لَمْ يَغْزُ لَمْ يُعْطِ سِلَاحَهُ إِلَّا عَلِيًّا أَوْ زَيْدًا رضي الله عنهما»[190].

ومن هنا يتبين أنَّ قول المزّي هو الأثبت والأقوى؛ لرواية النسائي عنه في السنن، ولكن لربما يكون مستند مُغلطاي فيما تعقبه وذكر أبو حاتم لأبي إسحاق من جملة التلاميذ، وكذلك الحديث الذي خرّجه الحاكم، فقد يكون روى عنه مرة بدون واسطة، ومرة بواسطه، والله أعلم.

الخاتمة

وفي ختام هذه الدراسة –بفضل الله وعونه- في تعقبات الحافظ مُغلطاي على الحافظ المزّي في كتابه تهذيب الكمال في أسماء الرجال، توصلت الدراسة الى عدة نتائج وتوصيات:

النتائج:

أولًا. تنوع تعقبات مغلطاي على المزي في ميدان علم الجرح والتعديل، فكان منها ما يتعلق بجانب العدالة، وكان منها ما يتعلق بجانب الضبط، ومنّها ما كان في جانب إثبات السماع أو نفيه.

ثانيًا. بلغ العدد الإجمالي للرواة ممّن تعقبهم مغلطاي على المزي في مسائل علم الجرح والتعديل، بما في ذلك الرواة الذين صح نقل المزي لأقوال نقاد الحديث فيهم، والرواة الذين صح تعقب مُغلطاي عليه فيهم نحو (146) راويًا، أصاب المزي في (89) راويًا، وصح تعقب مغلطاي عليه في (57) راويًا، وتفصيل ذلك على النحو الآتي: فيما يتعلق بجانب التوثيق: بلغ العدد الكلي للرواة (88) راويًا، أصاب المزي في (53) راويًا، وصح تعقب مغلطاي عليه في (35) راويًا، وفيما يتعلق بجانب التجريح: بلغ العدد الكلي للرواة (58) راويًا، أصاب المزي في (36) راويًا، وصح تعقب مغلطاي عليه في (22) راويًا.أمّا ما يتعلق بمسائل السماع أو نفيه: بلغ العدد الكلي للرواة (150) راويًا، أصاب المزي في (81) راويًا، وصح تعقب مغلطاي عليه في (69) راويًا.

ثالثًا: أضافة الدراسة قيمة علمية جديدة لكتاب تهذيب الكمال للحافظ المزي، وذلك دقته في نقل أقوال نقاد الحديث في الراوي موطن البحث والدراسة، حيث ترجم فيه لنحو (8045) راويًا، كان جملة

---

[183] ينظر: البخاري، التاريخ الكبير، (12/3)

[184] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (508/2).

[185] ينظر: ابن حبان، الثقات، (57/3).

[186] ينظر: المقدسي، الكمال في أسماء الرجال، (208/1).

[187] ينظر: الذهبي، التذهيب، (117/2).

[188] ابن حجر، تهذيب التهذيب، (61/2).

[189] ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، (566/1).

[190] الحاكم، المستدرك على الصحيحين، كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم، ذِكْرُ مَنَاقِبِ زَيْدِ الْحَبِّ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ شَرَاحِيلَ، حديث رقم: (4960)، (240/3). وقال: "هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه".

المجلة الدولية للبحوث والدراسات الإسلامية
International Journal of Research and Islamic Studies
ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

مَنْ تعقبهم مغلطاي عليه في ميدان علم الجرح والتعديل نحو (146) راويًا، وهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بالعدد الكلي لتراجم الكتاب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتضائل هذه النسبة أيضًا من حيث عدد الرواة الذين صح نقل المزي لأقوال النقاد فيهم كما هو مشار إليه سابقًا.

رابعًا: أهميّة التعقبات الحديثية في ميزان علم الرّجال، من حيث تصويب الوهم أو الخطأ الذي قد يقع فيه كبار الحفاظ، إذ يأبى الله الكمال إلا لكتابه العزيز.

خامسًا: يحاكم مغلطاي المزّي في بعض الأحايين فيما نقله من المصادر التي اعتمدها في النقل، وأحيانًا أخرى يغض الطرف عن ذكرها، ويعقّب على المزّي فيما نقله منها، ويتهمه بعدم الاطلاع، والنقل من غير الأصول.

سادسًا: اعتماد مغلطاي على مصادر نادرة وقديمة في الوقت ذاته يدل على مبلغ علمه وسعة اطلاعه، إلا أنّه كان سببًا في مجانبته للصواب في تعقباته على المزي في بعض الأحيان؛ لوجود نسخ أسلم منها اعتمد عليها المزي وأصاب فيها، كتعقبه على إبراهيم بن صالح بن دِرْهم، وكان ذلك واضحًا وجليًا أكثر في تعقباته على ما نقله المزي من كتاب الثقات لابن حبان، فكان يجانبه الصواب في أغلبها.

سابعًا: أظهرت الدراسة أنّه ليس بالضرورة أن تكون تعقبات مغلطاي على المزي دائمًا في محلها الصحيح، بل قد تكون ضرب من التعسف، أو لا تستحق التعقب أصلًا.

ثامنًا: أُخذ على الحافظ مغلطاي –رحمه الله- القسوة أحيانًا تُجاه شيخه الحافظ المزي، كاتهامه له بعدم سعة الاطلاع، وعدم الرجوع للأصل والركون إلى الغير، وغيره من الكلام الذي لا ينبغي أن يقال في حق من كان بمنزلة الحافظ المزي ومكانته، وهذا ممّا يلحظه أيّ قارئ للإكمال.

تاسعًا: عدم إعذار مغلطاي للمزي الذي أشار منذ البداية وفي تقدمة الكتاب أنَّه سيكون مختصرًا، وأنَّ من أراد التزود فليعد للكتاب الأصل، فيتعقبه في اختصاراته، وكثيرًا منها قد جانبه الصواب فيها، وكان الحق مع المزي.

عاشرًا: عدم وجود القول في نسخة معينة لا يعني عدم وجوده في نسخ أخرى لذات الكتاب، لذلك قد جانب مغلطاي الصواب في مثل بعض هذه المسائل، فكان ينبغي أن لا يتسرع في أحكامه؛ لعدم وجود القول في النسخة التي بين يديه، وكذا عندما ينقل من العلماء، ليس بالضرورة أن يكون الكلام في كتابه الأصل، فقد يكون كلامه مبثوثًا في مصادر أخرى كتلك التي اختصت بالرجال، وعلم الجرح والتعديل.

الحادي عشر: أغلب مسائل علم الجرح والتعديل هي مسائل مختلف فيها، لذا لا يُجزم بصحة القول بنسبة 100%، إذ قد يترجح لناقد ما لا يترجح لغيره؛ ومن هنا يأتي اختلاف الأقوال.

الثاني عشر: من الأسباب التي أدت الى تعقب مغلطاي على المزي الآتي: الخطأ الصريح في النقل، تصرف المزي في العبارة، إختصار المزي لبعض أقوال النقاد بما لا يخل بالمعنى، عدم وجود المعلومة في النسخة التي مع مغلطاي، عدم مراجعة نسخ آخرى، عدم وجود المصدر بين يدي المزي، كنقله من مصادر غير أصلية، عدم استكمال ما قاله ابن حبان عن الراوي، اكتفاء المزي بقول: ذكره ابن حبان في الثقات، واختلاط الرواي عند المزي، فقد يظن أنَّه واحد، ويكون الصواب أنَّهما اثنين، وأخيرًا عدم فهم الحافظ مغلطاي لمقصد الحافظ المزي في كتابه تهذيب الكمال.

الثالث عشر: أكثر تعقبات الحافظ مغلطاي على الحافظ المزي هي تعقبات في نقل الأقوال التي ذكرها النقاد في مراتب الرواة.

التوصيات:

1. إفراد تعقبات مُغلطاي على المزّي في غير مسائل علم الجرح والتعديل، كتعقباته عليه في الاسماء، والنسب، والكنى بالبحث ولدراسة.

المجلة الدولية للبحوث والدراسات الإسلامية
International Journal of Research and Islamic Studies
ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

2.إفراد تعقبات مغلطاي على غير المزي في كتابه الإكمال، كتعقباته على ابن حبان، وغيره من العلماء.
3.إفراد إستدراكاته على المزي في كتابه الإكمال، وبيان مدى صحتها، ووجاهتها.

المصادر والمراجع

1- البخاري، محمد بن اسماعيل، (ت:256ه)، التاريخ الكبير، رواية: أبي الحسن محمد بن سهل البصري الفسوي، تحقيق ودراسة: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، ومركز شذا للبحوث، الرياض، الناشر المتميز، ط1، ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م.
2- البخاري، محمد بن اسماعيل، التاريخ الأوسط (مطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب، القاهرة، دار الوعي، مكتبة دار التراث، ط1، الأولى، ١٣٩٧ – ١٩٧٧.
3- البخاري، محمد بن اسماعيل بن إبراهيم، الضعفاء الصغير، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب، دار الوعي، ط1، ١٣٩٦ هـ.
4- ابن ابي حاتم، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس، الجرح والتعديل، بحيدر آباد الدكن – الهند، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط1، ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢ م.
5- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، المراسيل، المحقق: شكر الله نعمة الله قوجاني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1397م.
6- ابن حبان، محمد بن حبان البستي، الثقات، بحيدر آباد الدكن الهند، دائرة المعارف العثمانية، ط1، ١٣٩٣ ه، ١٩٧٣.
7- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، المحقق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، الأولى، ١٣٩٦ هـ.
8- ابن حجر، أحمد بن علي، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1415ه.
9- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، الهند، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد الدكن، ط1، ١٣٢٥ - ١٣٢٧ هـ.
10- الدارقطني، علي بن عمر، سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، المحقق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الرياض، مكتبة المعارف، ط1، ١٤٠٤ – ١٩٨٤.
11- الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقري، المدينة المنورة، مجلة الجامعة الإسلامية، (د.ط)، (د.ت).
12- الدارقطني، علي بن عمر، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: زين الله السلفي، الرياض، دار الطيبة، ط1، 1405ه-1985م.
13- الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكة، مكتبة النهضة الحديثة، ط2، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
14- السمعاني، عبد الكريم بن محمد، الأنساب، حيدر آباد الهند، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط1، 1382ه،1962م.

المجلة الدولية للبحوث والدراسات الإسلامية
International Journal of Research and Islamic Studies
ISSN: 2708 – 7883
Online ISSN: 2708 – 7891

18- ابن عدي، أبو أحمد بن عدي الجرجاني، الكامل في ضـــعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، بيروت- لبنان، الكتب العلمية، ط1، ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م.
19- العقيلي، محمد بن عمرو بن موسى، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت، دار المكتبة العلمية، ط1، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
20- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء، معجم مقاييس اللغة، تحقق: عبد الســـلام محمد هارون، (د.م)، دار الفكر، (د.ط)، (د.ت).
21- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم الســـامرائي، (د.م)، دار ومكتبة الهلال، (دد.ط)، (د.ت).
22- ابن فهد المكي، محمد بن محمد، لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، ١٤١٩ هـ- ١٩٩٨ م.
23- ابن القاضي شهبة، أبو بكر بن محمد، **طبقات الشافعية**، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، بيروت، عالم الكتب، ط1، 1407ه.
24-ابن معين، يحيى بن معين بن عون، تاريخ ابن معين -رواية ابن محرز-، تحقيق: محمد كامل القصار، دمشق، مجمع اللغة العربية، ط1، 1405هـ، 1985م.
25- ابن معين، يحيى بن معين بن عون، تاريخ ابن معين، -رواية الدارمي-، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دمشق، دار المأمون للتراث، (د.ط)، (د.ت).
26- ابن معين، يحيى بن معين بن عون، تاريخ ابن معين –رواية الدوري-، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط1، 1399ه –
27- مغلطاي، علاء الدين بن قليج، إكمال تهذيب الكمال في اســـماء الرجال، تحقيق: محمد عثمان، (د.م)، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط1، 1422 هـ - 2001 م.
28- مُغلطاي، علاء الدين مَغلطاي، التراجم الســـاقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (المطبوع) من: ترجمة الحسن البصري إلى: ترجمة الحكم بن سنان، تحقيق ودراسة: طلاب وطالبات مرحلة الماجستير (لعام ١٤٢٤ - ١٤٢٥) شعبة التفسير والحديث جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، دار المحدث للنشر والتوزيع، ط1، ١٤٢٦ هـ.
29- ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط3،